الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
٢٠١٦-٢٠١٧

رودريك عون
ماستر ٢- منظمات دولية

تقرير عن اعمال التدريب في شراكة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للوقاية من النزاعات المسلحة

الدكتور: امين لبس.
الانسة : تريزة بيسكوسي.
٢٠١٧/٨/١

MENAPPAC
من

الى ٢٠١٧/١٠/٦

الشكر

كل الشكر والتقديرالى اللجنة الكريمة،

شرف لي ان يتم تقييم ومناقشة رسالتي لنيل دبلوم الدراسات العليا في المنظمات الدولية، من قبلكم.

الدكتور امين لبس، شكر خاص لموافقتكم الاشراف على موضوع رسالتي، ان توجيهاتكم القيمة بالاضافة الى متابعتكم الدقيقة وسرعة التواصل خلال فترة الاعداد اثمرت نتائجها في هذه الرسالة.

كما اشكر المنسق الاقليمي لمنظمة "MENAPPAC" السيد فادي ابي علام على جميع التسهيلات التي قدمها في سبيل اتمام فترة تدريبي.

اما الشكر الاكبر فيذهب الى الجامعة اللبنانية، هذا الصرح التربوي الذي يوفر فرصة التعلم للجميع على ايدي افضل الاساتذة، ولولاه لما كنت اقف امامكم اليوم.

Abbreviation

MENAPPAC Middle East & North Africa Partnership for the Prevention of Armed Conflict.

GPPAC Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict.

EWER Early Warning, Early Response.

IANSA International Action Network on Small Arms.

WFUNA World Federation of United Nations Associations.

R2P Responsibility to protect.

UNDP United Nations Development Programme.

CICC Coalition for the International Criminal Court.

WFM World Federalist Movement.

التصميم

المقدمة

القسم الاول: وصف مركز المنظمة

الفقرة الاولى: هيكلية المنظمة

الفقرة الثانية: الاثار النزاعات المسلحة على المراة والاطفال

القسم الثاني: مراحل التدريب

الفقرة الاولى: النشاطات

الفقرة الثانية: تقييم اعمال التدريب

الخاتمة

الملاحق

لائحة المصادر والمراجع

فهرست

المقدمة:

ضمن اطار دراستي في اختصاص المنظمات الدولية، وبهدف الحصول على شهادة دبلوم الدراسات العليا في المنظمات الدولية من الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية - الفرع الثاني للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، كان يتوجب علي القيام بتدريب عملي في احدى المنظمات الدولية الحكومية اوغير الحكومية العاملة على الاراضي اللبنانية.

منذ اندلاع الثورات الشعبية في العالم العربي وما سمي "بالربيع العربي" فان المنطقة لم تشهد الاستقرار والطمائنية بل بالعكس خلفت ولا تزال ورائها الكم الهائل من الدمار والضحايا اللذين لا علاقة لهم بالحرب والنزاعات الدائرة على اراضيهم.

لذلك ارتأيت البحث عن منظمة تعنى بالحماية والوقاية من النزاعات المسلحة و كافة اعمال العنف. فوجدت في منظمة "شراكة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للوقاية من النزاعات المسلحة" تطابقا في الرؤية والاهداف التي اسعى لتطبيقها، والحد من هذه الافة قدر ما امكن.

ان منظمة " MENAPPAC" هي واحدة من ١٥ منظمة اخرى تشكل معا الشراكة العالمية للوقاية من النزاعات المسلحة (PPACG) والتي يقع مقرها في هولندا. ومن اهداف المنظمة العمل على بناء السلام في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وقد نالت الترخيص القانوني كمنظمة دولية غير حكومية في لبنان في العام ٢٠١٠ بموجب مرسوم رقم ٥٠٩٣ يقع مركزها في منطقة الدكوانة - قضاء المتن.

امتدت فترة تدريبي من 1 / 8/ ٢٠١٧ لغاية ٦ / 10 / ٢٠١٧. وكانت المشرفة على التدريب داخل المنظمة الانسة تريزة بسكوسي، احد المسوؤلين في المنظمة.

ان النزاع المسلح هو مفهوم عام يطبق على المواجهات المسلحة المنظمة التي يمكن ان تحدث بين دولتين او اكثر او بين دولة وكيان مسلح لا يشكل دولة بالمعنى القانوني كما يمكن ان يحدث بين دولة و بين جماعة منشقة كما بين جماعتين عرقيتين او طائفيتين او مجموعات ايديولوجية مختلفة ضمن دول واحدة او عدة دول.

ان الاطفال والنساء هم الاكثر تعرضا للانتهاكات في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك الارهاب كونهم ضحايا التعذيب والاختفاء والاغتصاب والتطهير العرقي والنزوح، وقد كان للانتفاضة في المنطقة العربية تأثير سلبي على النساء والاطفال. فعلى سبيل المثال، فمنذ بداية الصراع في سوريا، تم تسجيل اكثر من ٥ مليون شخص لاجئ في البلدان المجاورة ومعظمهم من النساء والاطفال، والتقييم التي اجرته منظمة انقاذ الطفولة في لبيبا في شهر ايار ٢٠١١، اظهر ان الاطفال تعرضوا الى: الانفصال عن اسرهم، الضرر البدني بما في ذلك التعرض للمتفجرات، الشدة النفسية الناجمة عن تعرض الاطفال

المستمر للصراع، اشراك الاطفال في النزاعات المسلحة، العنف الجنسي ضد النساء والاطفال، نقص في بعض المواد الغذائية الاساسية والادوية وخاصة للاطفال والفتيات الصغار.

في هذا التقرير سنحاول ان نجيب عن السؤال التالي: ما هي خطة العمل المطروحة من قبل المنظمة للوقاية من النزاعات المسلحة و تحقيق السلام في الشرق الاوسط و شمال افريقيا؟

ولمحاولة الاجابة على هذا السؤال سوف نقوم بتقسيم البحث الى قسمين حيث بالقسم الاول سوف نقوم بوصف المنظمة وسيتخلل هذا القسم في الفقرة الاولى التعريف بالمنظمة واهدافها ومجالات تركيز عملها كذلك لناحية الاعضاء المؤسسون والاعضاء الحاليين وخطة عملها لعام ٢٠١٧ ومصادرها المالية والبشرية على ان نتناول في الفقرة الثانية اثار النزاعات المسلحة على النساء و الاطفال، على ان نتحدث في القسم الثاني عن مراحل التدريب ونتكلم في الفقرة الاولى عن النشاطات التي شاركنا فيها وتقييم لاعمال التدريب في الفقرة الثانية ودراسة خطة العمل المطروحة من قبل المنظمة للوقاية من النزاعات المسلحة خاصة في منطقة الشرق الاوسط.

تخلل فترة تدريبي في المنظمة بعض الصعوبات ولعل ابرزها تجلى في موقع مركز المنظمة، فكان الوصول الى مركز المنظمة معقد نوعا ما كونها تقع في منطقة بعيدة عن الطريق العام.

وايضاً لجهة افتقار فترة تدريبي لبرنامج ولمخطط اسبوعي معد مسبقاً يتم اطلاعي عليه قبل فترة من الزمن.

القسم الاول: وصف مركز المنظمة:

في هذا القسم سوف نقوم بتقسيمه الى فقرتين حيث بالفقرة الاولى سوف نتحدث عن المنظمة بشكل تفصيلي، لجهة الاقسام التي تتألف منها و اهدافها ورؤيتها و مجالات عملها، المؤسسون والاعضاء الحاليين وخطة عملها لعام ٢٠١٧، ولمصادرها البشرية والمالية. على ان نتناول في الفقرة الثانية عن اثار النزاعات المسلحة على الاطفال والنساء.

الفقرة الاولى: هيكلية المنظمة.

ان منظمة GPPAC هي شبكة عالمية يقودها الاعضاء من منظمات المجتمع المدني التي تعمل بنشاط على الوقاية من النزاعات وعلى بناء السلام. وتتألف هذه المنظمة من ١٥ شبكة اقليمية من المنظمات المحلية مع اولوياتها الخاصة و طابعها واجندتها.

وتتمثل هذه الشبكات الاقليمية في مجموعة التوجيه الدولية التي تعمل بشكل مشترك على تحديد اولوياتها العالمية واعمالها في اطار الوقاية من النزاعات والعمل على بناء السلام.

ان شبكة MENAPPAC انشئت في العام ٢٠١٠ انطلاقا من الشراكة العربية للوقاية من الصراعات السابقة. والهدف الطويل الامد في المنطقة هو انشاء منصة مشتركة للتخطيط والعمل الفعال للوقاية من النزاعات وهي تهدف الى تخفيف احتمال وقوع اعمال عنف على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي بالاضافة الى تخفيف تأثير النزاعات الكبرى والحد من انتشارها في المنطقة.

وتشمل الشبكة اعضاء من منظمات المجتمع المدني المتمركزة في الجزائر، البحرين، مصر، ايران، العراق، الاردن، المملكة العربية المتحدة ، الكويت، ليبيا، موريتانيا، فلسطين، قطر، السودان، تونس، تركيا، الامارات العربية المتحدة، واليمن.

ان منظمة "شراكة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للوقاية من النزاعات المسلحة" يقع مركزها في منطقة الدكوانة - مار روكز- المتن.

يتولى السيد فادي ابي علام مهام المسؤول الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افربقيا.

اولا: اهدافها ومجالات تركيز عملها ورؤيتها.

الاهداف:

تهدف المنظمة الى نشر ثقافة السلام في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والى تبادل الخبرات والتجارب وتطوير التقنيات والموارد في مجال بناء السلام والوقاية من النزاعات المسلحة والى كسب التأييد وتوظيف الامكانيات وبناء القدرات للوقاية من النزاعات المسلحة وبناء السلام والسعي لتبني الخيارات السلمية وخيار اللاعنف منهجا لمناهضة كافة اشكال الظلم (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي...) وفقا لاعلان العالمي لحقوق الانسان.

مجالات تركيز عملها:

يقوم عمل منظمة مينباك على التعاون مع المنظمات الاقليمية الدولية، وتحديدا جامعة الدول العربية من اجل مواجهة تحديات الامن وتحقيق السلام الاقليمي، وتعمل ايضا على تطوير تدريباتها و شبكاتها القائمة على تبادل المعرفة من خلال الشراكة مع GPPAC، وعلى نشر التوعية على القضايا المتعلقة بالامن الانساني كالتسامح، حقوق الانسان، وسائل الوقاية من النزاعات المسلحة، بناء نظام ديمقراطي، وتأمين العدالة.

الرؤية:

ان منظمة مينباك تسعى الى عالم حيث يتم معالجة والوقاية من النزاعات المسلحة واعمال العنف بالطرق السلمية القائمة على اساس العدالة، مساواة الجنسين، التنمية المستدامة والامن الانساني للجميع.

ثانيا: الاعضاء المؤسسون والعضوية.

ان الاعضاء المؤسسون لمنظمة مينباك هم: السيد فادي ابي علام (ممثل المنظمة تجاه الحكومة)، السيد محمود قاسم محمد قاسم، عيسى ابراهيم محمد جاسم غايب، سهير محي الدين احمد مهدي، اسامة قاسم صفا، عز الدين سعيد احمد الاصبحي، رجاء مبارك عبدالله الحيارى، ميسون جمعة حزام، ناصر محمد، ناصر علي المصري.

تتألف العضوية الحالية لمنظمة مينباك من ممثلين منظمات وجمعيات غير حكومية من مختلف دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهم:

- حركة السلام الدائم - لبنان.
- مركز الاتجاهات السياسة العالمية – تركيا.
- مركز اللولؤة لحقوق الانسان - البحرين.
- البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان - مصر.

- كفى- الاردن.
- مركز العدالة لحقوق الانسان - السعودية.
- منظمة سلام الرافدين - العراق.
- المنظمة العربية لحقوق الانسان - موريتانيا.
- منظمة نون لبناء السلام - سوريا.
- المجلس الايراني/الاميركي - ايران.
- مركز التدريبي لحقوق الانسان للمرأة - المغرب.
- مركز المعلومات والتدريب لحقوق الانسان - اليمن.
- منظمة مبادرة الامن الانساني - السودان.
- مركز الشرق الاوسط للديمقراطية واللاعنف - فلسطين.
- جمعية الفقهاء في الكويت - الكويت.
- المنظمة العربية لحقوق الانسان - ليبيا.

ثالثا: خطة عمل المنظمة لعام ٢٠١٧.

ان خطة عمل المنظمة لعام ٢٠١٧ تقوم على ثلاث اولويات: تعزيز اليات الوقاية، وتقليص الافلات من العقاب، وزيادة الفرص والمساحة لأفراد المجتمع المدني.

الاولوية الاولى: تعزيز اليات الوقاية.

تتضمن المرحلة الاولى اعداد تقارير حول الخروقات لحقوق الانسان في منطقة شرق الاوسط و شمال افريقيا ولمعرفة مدى قدرة نظام " الانذار المبكر والاستجابة السريعة" على الوقاية والتخفيف من النزاعات.

هذه المرحلة سيتم تقسيمها الى خطوتين:

الخطوة الاولى القيام بمجموعة من التدريبات العملية حول المسائل المتعلقة بتحليل النزاع، الحوار، الوساطة ونظام الانذار المبكر والاستجابة السريعة.

وكذلك التعاون مع مختلف المجموعات التي تعمل في المسائل المشابهة في سوريا ودعوتهم للتعبير عن تحذيراتهم، بناء قدرتهم، التأثير الايجابي على الشبكات و التاييد و الضغط معا.

وستتضمن ايضا وضع الخطة اللوجستية (المكان، الموعد، النقل، اسماء المدربين،...) وتحديد المستفيدين المنتفعين وارسال رسائل الدعوات.

وفي الخطوة الثانية سيتم تنظيم يومين تدريب للسوريين (في لبنان) فان هذا التدريب سيعزز القدرة على تشكيل مجموعات ضغط وتعزيز قدرات المدافعة وكسب التأييد.
وفي المرحلة التالية ستقوم المنظمة بالتخطيط لمنتدى لتقديم التقارير لجامعة الدول العربية ودعوة المشاركين الى المنتدى، من ضمنهم اعضاء ميناباك وتحديدا الدول الاكثر تأثرا بالنزاعت الحاصلة (سوريا، السودان، لبنان، اليمن، العراق، فلسطين، وليبيا)، ممثل جامعة الدول العربية لشؤون الامن الاقليمي، ووحدة الانذار المبكر والاستجابة للازمات، وممثلي الاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية الذين يديرون مشروع وحدة الانذار المبكر والاستجابة السريعة لجامعة الدول العربية.
وهذا المنتدى سيكون ايضا مفتوح لجميع اعضاء ميناباك وسيتم تغطية جميع تكاليف السفر من قبل المنظمين.
محتوى المنتدى في لبنان سيرتكز على تقديم التقاريير والتوصيات لجامعة الدول العربية وهي من مختلف المجموعات، ويهدف الى مشاركة الخبرة بين مختلف المنظمات المجتمع المدني.

الاولوية الثانية: تقليص الافلات من العقاب.

ان الحد من الإفلات من العقاب يتيح الوصول إلى العدالة الفعالة والاصلاح على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ويعزز نظام العدالة الدولية ليصبح أكثر فعالية على الصعيد العالمي.
ويتم تحقيق هذه الاولوية من خلال زيادة الدعم ونشر الوعي للعدالة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية من قبل المجتمع المدني، وممثلي الحكومات، ووسائل الإعلام من مختلف البلدان، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية كالاتحاد الافريقي، المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى، الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، الاتحاد الاوروبي، منظمة المؤتمر الاسلامي، جامعة الدول العربية، مجلس اوروبا، منظمة اسيان، منظمة الامن والتعاون في اوروبا.
وسيركز المجتمع المدني الذي يعمل في بلدان التحالف على زيادة القدرة على كسب التأييد الفعال للمحكمة الجنائية الدولية وتعزيز التعاون الكامل والفعال بين جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية مع المحكمة.

الاولوية الثالثة: زيادة المساحة والفرص للمجتمع المدني.

ان منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ستعمل على بناء وتعزيز الشبكات والائتلافات لترتبط مع جامعة الدول العربية و الحكومات الوطنية وهذه الاولوية

تتضمن انشاء عدة نشاطات ومنها انشاء شبكة وطنية لسوريا (مع تعيين امانة عامة). وتنظيم على الاقل نشاطين للشبكة السورية، الاولى تعنى بتشكيل مجموعات ضغط وكسب التأييد والثانية تعنى بالوقاية من النزاعات المسلحة.

وتقوم الامانة العامة الائتلافية للشبكة السورية بارسال التقرير النهائي لمكتب الاتصال الاقليمي لميناباك عند الانتهاء من التنفيذ. هذه التقاريير تشكل المحتوى الاساسي للتقرير الذي سيتم تقديمه للجامعة الدول العربية لتعزيز اليات نظام EWER التابع لجامعة الدول العربية.

رابعاً: المصادر المالية و البشرية.

المصادر المالية:

على الصعيد المالي تتلقى منظمة ميناباك المساعدات والتقديمات المالية من قبل وزارة الخارجية الهولندية، المفوضية الاوروبية، وكالة النمساوية للتنمية، الامم المتحدة.

المصادر البشرية:

على الصعيد الموارد البشرية تتألف ميناباك من المنسق الاقليمي للمنظمة، السكرتيرة، المحاسب ومساعده ، مدير المشاريع ومساعدته، موظفين ومسؤولين التنسيق عدد ٥.

الفقرةالثانية: اثار النزاعات المسلحة على النساء والاطفال:

ان النساء والاطفال هم الاكثر عرضة للانتهاك اثناء اي نزاع مسلح فيمثل الاطفال والنساء ضحية سهلة مباشرة ومستهدفة للانتهاكات الجسيمة اثناء النزاعات المسلحة ناهيك عن الاثار النفسية والاجتماعية التي سيتعرضون لها بسبب تلك النزاعات.

اولا: الآثار الاجتماعية للنزاعات المسلحة على النساء.

ان الاثار الاجتماعية للنزاعات المسلحة على النساء عديدة ولعل ابرزها: تكون النساء أكثر عرضة للتهميش والفقر والمعاناة، وتشهد تغيير في الأدوار التقليدية للنساء وتضطر المرأة لإعالة أسرتها وأطفالها وكبار السن لغياب الرجال في العائلة و يقع على عاتق النساء ايضا حل جميع مشاكل الأسرة وتتولى مسؤولية كسب العيش وقد تعتني بالأرض والماشية وتعمل بالصناعة وبغيرها من الأعمال لكسب المال وقد تترك المرأة أطفالها بمفردهم، وبالاضافة الى قلة فرص الزواج وتشكيل أسرة وبالتالي

زيادة عدد النساء العازبات والوحيدات بسبب تقلص نسبة الذكور إلى حد كبير الأمر الذي يهدد البنية الاجتماعية للمجتمعات، وزيادة أعداد الأرامل مما يؤدي أيضا إلى تغيير الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للنساء في البيت والمجتمع المحلي كما يغير من بنية الأسرة ويؤثر على الأمن الشخصي للمرأة وقدرتها بالحصول على السلع والخدمات وينال من حقوقها الارثية وفي حال انقطاع صلتها مع أهل الزوج قد لا يسمح لها بالاحتفاظ بالأطفال وقد تجبر على الزواج بشقيق الزوج وفي حال رفضها تنبذها الأسرة (هذا ما يحدث بالفعل لدى القبائل في جنوب السودان)، ارتفاع معدلات الطلاق وتفكك الأسر وجنوح الأطفال واختفائهم وتعرضهم للاتجار والبيع والعمل بالدعارة وتزويج الفتيات بسن مبكرة جدا، تعرض النساء للاغتصاب والتعذيب والأذى الجسدي والجنسي والعبودية الجنسية أو الاقتصادية، والعلاقات أو الزيجات الجبرية ولجميع أشكال العنف لاسيما العنف والاستغلال الجنسيين بما في ذلك التعذيب والاغتصاب والحمل بالإكراه والاستعباد الجنسي والإكراه على ممارسة البغاء والاتجار بهن الأمر الذي يلحق بهن العار الاجتماعي والخوف من تلويث شرف العائلة وربما الخوف من القتل والهروب وعدم الرغبة في العودة لبلادهن بعد انتهاء النزاع، زيادة معاناة النساء الباحثات عن أولادهن وأزواجهن بعد انتهاء النزاع ربما لمدة طويلة وقد تكون النهاية مؤلمة أكثر، تعرض النساء للإصابة بالأمراض الجنسية وغياب الرعاية الصحية خاصة أثناء الحمل والولادة ولتنظيم الأسرة ونقص والرعاية الطبية لدى حدوث مضاعفات الولادة و أمراض سوء التغذية والأنيميا ونقص وزن الجنين.

ثانيا: الاثار النفسية للنزاعات المسلحة على النساء.

الآثار النفسية للنزاعات المسلحة على المرأة هي التي تنتج عن فقدان المقومات الأساسية لعيش المرأة في مجتمعها، في ظروف تضمن لها التوافق النفسي، ومستوى الصحة النفسية المطلوب، وذلك بسبب التهديد، أو القتل، وفقدان معالم الحياة الاجتماعية، التي يتشبث بها الإنسان لتجديد ذاته، وتحديث هويته. وبناء على ما ذكر، فان الاثار النفسية الناتجة عن النزاعات المسلحة هي: الاضطرابات النفسية التي تصيبها مثل: حالات القلق، الهذيان، حالات الذهان، واضطرابات ذهنية وادراكية وانفعالية وغيرها، او التعرض للقصور الجسدي او العقلي او لكليهما، مهما كان سن الضحايا ومستواهن العقلي فالمراهقة في مثل هذه الظروف قد تفقد اهلها فتتعرض للتحرش والاعتداء الجنسي وتنخرط بالدعارة، وكذلك الطفل الذي يفقد والديه ومدرسته ورفقاءه. كما الصدمات والتوترات النفسية واضطرابات التوتر الحاد وتوتر ما بعد الصدمة وغيرها من الحالات النفسية المرضية ووفق ما ورد في موسوعة "تشخيص واحصاء الاضطرابات النفسية" فأن اضطرابات التوتر التي تنتج عن ظروف الاحتلال والاعتداء يتم تشخيصها عند الشخص الذي عاش او جرب او واجه حدثاً او احداثاً نتج عنها الموت او التهديد بالموت، او جروح

خطيرة، او تهديد كيانه الجسدي او الكيان الجسدي للاخرين، والشخص الذي يحس بالخوف الشديد والذعر والاحساس بانعدام وجود المساعدة وعند الاطفال يظهر بدل هذا سلوك غير منظم ومضطرب.

ثالثا: المقترحات لمعالجة هذه الاثار على النساء.

ان الحماية التي يحق للنساء التمتع بها يجب ان تصبح حقيقة واقعية ولا بد من بذل جهود متواصلة نحو تحقيقها، ويجب اشراك الجميع في تحمل مسؤولية تحسين الوضع الصعب التي تعيشه النساء في زمن الحرب والنزاعات المسلحة ويجب العمل على معالجة اثار هذه النزاعات على النساء والذي من الممكن ان تتم من خلال عدة طرق ومنها على سبيل المثال: تقديم برامج تدريبية للامهات في كيفية التعامل مع الاطفال وافراد الاسرة في الظروف الصعبة، تقديم برامج تدريبية للأمهات والزوجات للتعامل مع المعاقين والجرحى، تقديم برامج تأهيلية وتشغلية واغاثية للنساء، انشاء مراكز للارشاد والدعم النفسي الاجتماعي والقانوني للاسرة وتجهيزها بما يلزم في كل منطقة من المناطق التي تتواجد فيها النساء بهدف تقديم الدعم النفسي والعلاج للنساء و الاطفال، انشاء دور ايواء متخصصة بالناجين من الحروب والعنف من النساء و الاطفال في كافة المدن التي يحتمل ان يصلها هؤلاء، تقديم الانشطة والبرامج المجتمعية المتعلقة بتطوير القدرات والامكانات والمهارات الحياتية للنساء، توفير فرص عمل للنساء اللاتى سيعملن على اعالة اسرهن اثناء وبعد الحرب.

رابعاً: الآثار الاجتماعية للنزاع المسلح على الاطفال:

قد تختفي الكثير من الأنشطة الإنسانية والثقافية والحضارية من جراء الحروب، فيتأثر كل شيء ويبدأ في التلون بلون الحرب، ومع طول زمن الحرب ونقص المال وفقدان مصادرالرزق يضطر الأطفال للعمل أثناء الحروب لسد الثغرات التي تركها الرجال ممن ذهبوا للحرب أو قتلوا. وبذلك يضاف عبء جديد على كاهل الطفل الذي فقد أساساً مستقبله نتيجة تركه لدراسته قسراً فهو يحمل عبء أسرة قد يكون هو الوحيد الذي تعتمد عليه في تأمين قوتها إضافة لمعاناته جراء ما يمكن أن يلاقيه من استغلال وسوء معاملة من الغير، عدا عن استهدافه كأي مقاتل كبير دون تفرقة ودون مراعاة لصغر سنه.

انّ ما تتركه الحرب من آثار سيئة على الأسرة من تهديد بالتفكك وضياع أفرادها إنما ينعكس بدرجة كبيرة على حال الأطفال، ففقدان الأب أو الأم أو أسر أحدهما يضيف معاناة جديدة للطفل قد تبعده عن أسرته وتجبره على العيش في ظروف أبعد ما تكون عن الظروف التي يتوجب أن تحيط بحياة الطفل لينمو نموا طبيعيا فوجود الطفل ضمن بيئة مختلفة وبعده عن أحد والديه أو كليهما وضعف الرقابة عليه يزيد من فرص الجنوح لديه والإنجرار في طرق الرذيلة والانحراف الاجتماعي، ضعف الرعاية

الصحية ونقص التغذية قد يؤديان بالطفل إلى تدهور صحي وأمراض مختلفة يكون لها آثاراً سلبية في المستقبل على نموه وحياته.

خامسا: الآثارالنفسية للنزاعات المسلحة على الطفل.

تنتج الآثار النفسية للنزاعات المسلحة على الطفل عن فقدان المقومات الأساسية لعيشه في مجتمعه في ظروف تضمن له التوافق النفسي ومستوى الصحة النفسية المطلوبة، وذلك بسبب التهديد أو القتل وفقدان معالم الحياة الإجتماعية التي يتشبث بها الإنسان لتجديد ذاته وتحديث هويته، وبناءً عليه فإن الآثار النفسية الناتجة عن النزاعات المسلحة هي الاضطرابات النفسية التي تصيبه مثل: حالات القلق والهذيان وحالات الذهان واضطرابات ذهنية وإدراكية وانفعالية وغيرها،... ويمكن أيضًا أن يتم التعرض للقصورالجسدي أو العقلي أو لكليهما مهما كان العمر والمستوى العقلي فالطفل يفقد والديه ومدرسته ورفاقه . كذلك الصدمات والتوترات النفسية واضطرابات التوترالحاد وتوتر ما بعد الصدمة وغيرها من الحالات النفسية.

إنّ ما يمكن أن يمارس من عنف تجاه الأطفال أثناء النزاعات المسلحة يمكن أن يكون كفيلًا بتعديل اتجاه مجتمع كامل نحو زيادة في العنف بين أفراده فلا بدّ من إيجاد مراكز للإرشاد والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال، إضافة إلى توفير المؤسسات التربوية والتعليمية والصحية التي تعمل على إيجاد جو مساعد للنمو السليم للطفل.

إن الطفل هو الخاسر الاكبر في النزاعات المسلحة لدى طرفي النزاع ومن المهم لنا التنبه لذلك والعمل على التخفيف من آثار النزاعات قدر الإمكان عن أطفالنا الذين سيرثون المستقبل.

سادسا: مقترحات لمعالجة اثار النزاعات المسلحة على الاطفال:

تشجع المادة ٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل على التوصل إلى سبل ملائمة وفاعلة للتعامل مع الأطفال الذين يخالفون القانون، دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية. وينص البروتوكول الإضافي لإتفاقية حقوق الطفل على ضرورة أن تدعم الدول الأطفال الجنود السابقين، وأن تقدم لهم المساعدة من أجل إعادة دمجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. بيد أن كثيرًا ما يكون في مصلحة الطفل العليا أن يفهم العواقب الأخلاقية لما قام به من أعمال، ويمكن استخدام آليات العدالة الاصلاحية في البرامج المجتمعية المحلية.

تعد برامج "نزع السلاح، والتسريح واعادة الدمج بالنسبة الى الاطفال الذين ارتبطوا بالقوات والجماعات المسلحة" من اهم البرامج التي اعتمدتها المنظمات الدولية خلال العقود الماضية. والهدف من هذه

العملية هو الاسهام في تحقيق الامن والاستقرار في بيئات ما بعد النزاع، ليتسنى البدء في التعافي والتنمية.

وقد اوصى مكتب الممثل الخاص للامين العام المعني بالاطفال والنزاع المسلح، من خلال ورقة العمل رقم (٣) حول الاطفال والعدالة في اثناء النزاع المسلح وفي اعقابه على ما يلي:

توفير برامج اعادة الدمج للاطفال الذين ارتبطوا سابقا بالقوات او الجماعات المسلحة في اثناء النزاع المسلح، والتأكيد على ان الاطفال الجنود السابقين هم ضحايا بصورة رئيسة ومعاملتهم بصورة مختلفة عن معاملة المقاتلين الكبار، وضع برامج لاعادة الدمج تختلف عن اعادة دمج الكبار وتركز على الحاجات المحددة للاطفال، وابلاغ الاطفال واسرهم والمجتمعات المحلية بوضوح حول اغراض وغايات المساعدة المقدمة لاعادة التأهيل والدمج، وتطوير برامج اعادة التأهيل والدمج لتستهدف المجتمعات المحلية برمتها عوضا عن الاطفال الجنود السابقين فقط، والتشجيع على ادراج عنصر المساءلة في برامج الدمج بوصفها جزءاً من العلاج التقليدي والمصالحة المجتمعية.

القسم الثاني: مراحل التدريب.

في هذا القسم سوف نقوم بالتحدث في الفقرة الاولى عن النشاطات والاعمال التي شاركت فيها خلال فترة تدريبي، على ان نتناول في القسم الثاني التقييم لأعمال التدريب.

الفقرة الاولى: النشاطات.

في الاسبوع الاول من التدريب، قمت بجولة على الاقسام والمكاتب التي تتألف منها المنظمة مع المسؤولة عن تدريبي الانسة تريزة بيسكوسي.

بداية الجولة كانت في قسم المحاسبة، ان هذا القسم يتألف من المحاسب ومن مساعد يعاونه في المهام المالية. المحاسب هو المسؤول عن الامور المالية للمنظمة من اعداد الجداول الخاصة بالموظفين و رواتبهم الشهرية بالاضافة الى ميزانية المنظمة وجدولة الاموال المرسلة من قبل المانحين لتنظيم المشاريع والهبات المقدمة، ويصدر اوامر بالقبض و الدفع في سبيل تنفيذ المشاريع ويحتفظ بجميع الفواتير وذلك لعرضها على المانحين عند الانتهاء من تنفيذ المشاريع. وكذلك يقوم باعداد تقارير دورية عن الوضع المالي للمنظمة بشكل عام وكذلك اعداد تقارير دورية اخرى عند كل مبلغ يقوم بصرفه او دفعه في سبيل تنفيذ المشاريع.

فمن بعدها انتقلنا الى قسم السكرتارية، يتألف من موظفة مسؤولة عن الشؤون الادارية واللوجستية في المنظمة، هي عادة تقوم باستقبال الضيوف والترحيب بهم ودعوتهم الى الانتظار في غرفة الجلوس لحين حلول موعدهم. وكذلك تقوم بتلقي المكالمات الهاتفية وتحويلها في بعض الاحيان ولديها مذكرة (اجندة) خاصة تدون عليها الملاحظات اليومية وتسجل تاريخ المواعيد عليها وكذلك لديها جهاز كمبيوتر تقوم بادخال المعلومات الضرورية عليه وكذلك تدون المواعيد عليه ايضا وكذلك تقوم بارسال واستلام الفاكس والطباعة وسحب وتصوير المستندات عن البرينتر.

من ثم انتقلنا الى قسم تنسيق واعداد المشاريع يوجد ٥ موظفين في هذا القسم، اغلب اعمال ومهام هذا القسم تتم على جهاز الكمبيوتر. ففي هذا القسم يتم وضع اقتراحات للمشاريع بالاضافة الى خطط لتنفيذ المشاريع اي المراحل التي سوف يمر بها المشروع لان في بعض الاحيان المشاريع تتم على مراحل وعلى عدة اشهر واعوام وليس يوم او يومين. ان الموظفين في هذا القسم على تشاور دائم مع المنسق الاقليمي للمنظمة بهدف الوصول الى افضل نتيجة ممكنة في سبيل تحقيق و انجاح المشاريع وكذلك يتم الاجابة على المكالمات الهاتفية الواردة من قبل المسؤولين على الارض وذلك عندما يكونون في مرحلة تنفيذ مشاريع للتنسيق بينهم.

ومن ثم انتقلنا الى قاعة المحاضرات والاجتماعات، ففي هذه الصالة يتم القاء المحاضرات والندوات وتنظيم حصص تدريبية وخلال فترة تدريبي خضعت لحصص تدريبية سأتكلم عنها لاحقا. وايضا في

هذه القاعة يتم تنظيم اجتماعات فيها بشكل دوري ومستمر بين جميع الموظفين والمنسق العام للمنظمة وهذه الاجتماعات تتكثف عند الوصول لمراحل تنفيذ المشاريع وعند تنظيم المؤتمر الاقليمي للمنظمة وذلك للمتابعة عن قرب لحسن سير الاعمال.

ومن ثم انتقلنا الى مكتب منسق المنظمة، الذي هو اعلى منصب في المنظمة.

ان عمله يرتكز على التنسيق والتعاون مع مسؤولي المنظمة وتمثيل المنظمة على المستوى الخارجي والمحلي. وعلى سبيل ذكر تمثيل المنظمة في الخارج لا بد الاشارة الى انه قام بتمثيل المنظمة في اجتماعات الامم المتحدة المخصصة للمنظمات غير الحكومية والقى كلمة باسم المنظمة وذلك في اوائل ايلول وتحديدا في ٢٠١٧/٩/٦. وايضا في هذه الغرفة يقوم بعقد اجتماعات عمل وكذلك يقوم باجراء مقابلات ولقاءات صحفية مع الوسائل الاعلامية.

في الاسبوع الثاني من التدريب، شاركت مع مجموعة من الناشطين الايطالين (٤ اشخاص: ٢ ذكور و٢ اناث) اللذين يعملون في مجال حقوق الانسان، في حصص تدريبية استمرت على مدى يومين.

تولى منسق المنظمة السيد فادي ابي علام الاشراف وادارة هذه الحصص التدريبية باللغة الانكليزية، حيث استهل اللقاء بالترحيب بجميع الحاضرين والتعريف عن نفسه واشار انه بالاضافة الى انه المنسق الاقليمي لمنظمة MENAPPAC فانه يشغل منصب مستشار رئيس مجلس الوزراء اللبناني لشؤون الامن الانساني و رئيس حركة السلام الدائم ومن ثم طلب من الجميع التعريف عن نفسه لجهة اسماءهم واختصاصاتهم. فقمنا بالتعريف عن انفسنا كلا منا بدوره، فتبين ان جميع الناشطين متخصصين في مجال العلاقات الدولية وقد سبق للبعض منهم ان عمل في البوسنة، وبلغاريا، وفي المخيمات الفلسطنية في لبنان.

عقدت الحصص التدريبية في مقر المنظمة وتحديد في قاعة المحاضرات واستمرت الجلسة الاولى في اليوم الاول لحوالي الساعتين وتحديدا من الساعة ٩ لغاية الساعة ١١ . استهل الحديث بالتعريف بحركة السلام الدائم التي تأسست في العام ١٩٨٦ ابان الحرب الاهلية في لبنان من قبل مجموعة من الشباب الجامعيين الذين آمنوا بحتمية المصير المشترك للبنانيين وبعبثية الحرب فيما بينهم، واشار الى انه في بادىء الامر تألفت من ١٢ شخص وتطورت مع الوقت وازدادت عضويتها اليوم الى اكثر من ١٠٠٠ شخص. ففي ذلك الوقت كان لبنان لايزال تحت دمار الحرب التي حصلت على ارضه من ١٩٧٥-١٩٩٠ وكذلك الحرب الاسرائيلية في العام ١٩٨٢ والذى ادى الى تدمير مئات المباني وتهجير الالاف من السكان، وفي هذه الفترة ايضا كان هناك حوالي ٢٧ حرب تحصل في مختلف انحاء العالم.

اكمل الشرح واستفاض بالاسباب التي دفعته بالذهاب او الدخول في مجال بناء السلام والعمل عليه وليس الانتقام او المحاربة او المشاركة في الحرب مع طرف لمواجهة الطرف الاخر، ومن هذه الاسباب يعود لسبب نشأته وتربيته في قريته و مدرسته اذا كان يغلب عليها طابع التنوع الطائفي وتحديدا كانت

مختلطة بين المسيحيين والدروز، والسبب الاخر ايماناً منه بضرورة احترام وقبول الاخر والراحة والطمائنية التي يشعر بها عند مساعدة الاخريين. واشار الى ان العوامل الايجابية كانت اقوى من السلبية التي دفعته الى انشاء هذه الجمعية وبالتالي التوسع ليصبح ما هو عليه اليوم. واشار الى ان فكرة انشاء الجمعية روادته عندما كان في ١٨ من عمره، فقرر العمل مع زملاءه على تحقيق السلام والحد من الحروب والعنف من خلال هذه الجمعية، فكان لديهم خيارين يفاضلون بينهم الخيار الاول كان الدخول في مجموعة سياسية او خيار اخر انشاء منظمة غير حكومية.

فكان الخيار الانسب بالنسبة لهم التوجه نحو انشاء منظمة غير حكومية لان هذا الخيار يخولهم التوجه للجميع ومن شأنه ايضا ان يمنحهم القبول من الجميع، بينما في الخيار الاخر اي الدخول في نطاق حزب او مجموعة سياسية فانه سوف يتحيزون الى جانب طرف بمواجهة طرف اخر ومن الصعب اقناع الجميع باهدافه وحياديته.

ومن ثم اشار الى ان بعد اتفاق الطائف في العام ١٩٩٠، بدء العمل في جميع المناطق بحيث حاولوا التقرب من الجميع (المنظمات الدولية، الاحزاب، الشعب). وعلى صعيد الاجندة او الخريطة الخاصة بهم لتحقيق وبناء السلام، كان لديهم صعوبة لايجاد وجمع معلوماتهم، لاسيما انه لم يكن هناك اي مرجع او نص موجود باللغة العربية وفي وقتها لم يكن هناك اجهزة الكمبيوتر المتطورة والالات الموجودة اليوم في عالمنا الحالي وعلى الرغم من ذلك تمكنوا من النجاح في تحقيق اهدافهم وعملهم .

فبداية عملهم اقتصر على القيام بنشاط واحد على مدار السنة وذلك لندرة ولقلة الموارد المالية، فكانوا يستعينون باشخاص من المتطوعين واصحاب النية الحسنة للقيام بالاعمال والمساعدات دون اي مقابل.

واشار الى انه في العام ١٩٩٢، جرى تنظيم مؤتمر للسلام في لبنان تحت عنوان "كلنا نبني السلام" واستمرت فعالياته لمدة ٣ ايام، ومن خلال هذا المؤتمر بدء تمدد واتساع نطاق عملهم. ارتكز محور الحديث في المؤتمر حول ثلاث نقاط اساسية وهي: دور الدولة التشريعي والتنفيذي والقضائي في بناء السلام، دور الحضارات والاديان في بناء السلام، دور المنظمات الدولية التي تهدف الى تحقيق السلام.

وتابع الى انه في العام ١٩٩٥، شكل نقطة تحول في طريقة عملهم بحيث خضعوا لتدريب على ايدي اشخاص مسؤولين في الامم المتحدة وقفوا خلالها على جميع التفاصيل حول طريقة وكيفية بناء السلام. فارتكز العمل على اللاعنف، وذلك ما كانوا بحاجة اليه ومفقود في منطقتنا ومن الوسائل العمل على اللاعنف: رفع التحذيرات وقدرة بناء السلام وتأمين العدالة الانتقالية. واشار الى ان هذا الامر لم يكن من السهل العمل عليه بسبب وجود قناعة راسخة ان كل ١٥ او ٢٠ سنة سيكون هناك حرب. واشار الى ان مسألة السلاح مهمة في منطقتنا، بحيث ان عملية بيع وشراء السلاح يجب العمل على الحد منها ووضع ضوابط لها والعمل على حل النزاعات سلميا، ويجب العمل على حماية المدنيين خلال الحرب عبر تفعيل العمل وفق لقانون الانساني الدولي.

وانتقل الى الحديث عن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشراك الاطفال في النزاعات المسلحة الذي يتألف من ١٣ مادة، التي صدقت عليه الامم المتحدة بالعام ٢٠٠٠ واليوم اصبح عالميا بعد امضاءه من اكثر من ١٦٠ دولة ودخل حيز التنفيذ في ٢٣ شباط ٢٠٠٢. واشار الى ان هذا البروتوكول حدد ان المقصود بكلمة طفل هو كل إنسان يقل عمره عن ١٨ سنة . ففي حديثه شدد على الاطفال اللذين يبلغون بين ١٥ الى ١٨ عام، فهذه الفئة من الاعمار يملكون قدرة جسدية قوية تخولهم على استعمال الاسلحة وايضا لا يكون لديهم عمل يؤدونه وفي هذه المرحلة من العمر يكون الفرد يسعى الى الاستقلال عن اهله والعمل على بناء وفرض شخصيته، لذلك ولكل هذه العوامل من السهل جدا تجنيد هذه الفئة للقتال وبالتالي الميليشيات تعتمد عليهم. اشار ان لبنان وافق عليه لكن لم يتم التصديق عليه بعد تمهيدا لدخوله حيز التنفيذ لحماية هذه الفئة وتأمين الوقاية للجميع، وتابع الشرح واشار الى انه في العام ٢٠٠٠ بدء العمل في كل لبنان مع مختلف المدارس، الجامعات، الاعلام، البلديات، الطوائف، المخيمات في مختلف مسائل تحقيق السلام. وفي نفس العام بدء العمل على صعيد منطقة شرق الاوسط وشمال افريقيا بعد ان تلقى دعوة من قبل منظمة GPPAC التي تقع في مدينة لاهاي في هولندا، وجرى التنسيق والعمل معها وهناك استفاد من منافع العمل على الطريقة العالمية. واشار الى ان GPPAC تسعى لمساعدة الامم المتحدة في عملية بناء السلام اذا انها تتألف من ١٥ شبكة منتشرة في جميع العالم، كذلك اشار الى انهم تلقوا دعوة من قبل منظمة IANSA (شبكة العمل الدولية المعنية بالاسلحة الصغيرة) التي تهدف الى مكافحة العنف المسلح ووقف انتشار الاسلحة الصغيرة والخفيفة واساءة استعمالها. واشار الى انه تحدث عدة مرات في الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك عن اهمية تخفيف استعمال السلاح ومخاطره في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا واشار الى انه في الائتلاف العالمي لتطبيق مسؤولية الحماية (ICRtoP).

وفي نهاية اللقاء اشار الى ان لديهم مشاريع في المنطقة من خلال MENAPPAC و GPPAC مثل حالات الطوارى التعليمية و كذلك برنامج EWER (الانذار المبكر والاستجابة المبكر) واشار الى ان المنطقة الاقليمية مهمة جدا لانها مرتبطة ببعضها البعض وليست مستقلة وعلى سبيل المثال: الربيع العربي الذي بدء من تونس انتقل الى العراق ومن ثم الى اليمن وسوريا. وبالتالي ان جميع ثقافات المنطقة متقاربة (الديانات، العقيدة، الاقليات) وبالتالي ان السلاح يمر عبر حدود هذه الدول بكل سهولة ولهذه الغاية يعملون مع جامعة الدول العربية منذ ١٠ سنوات على التوعية وتعليم المعرفة للتمكن من الوصول الى اتفاق بين جميع دول المنطقة.

وفي اليوم الثاني من الحصة التدريبية التي استمرت من الساعة ١٠ لغاية الساعة ١١,٣٠ في قاعة المحاضرات التابعة للمنظمة.

استهل المنسق الاقليمي الجلسة بالترحيب بالجميع ومن ثم انتقل الى الحديث عن مفهوم النزاع واشار الى ان هناك عدة مفاهيم مختلطة ومترابطة لمفهوم النزاع، فهناك من يعرف النزاع كمرادف للعنف وهناك من يرجعه الى القوة. ففي اللغة الاجنبية هناك اختلاف يبن كلمة force وكلمة power بينما في اللغة العربية لديها نفس المعنى وتعني القوة، ومن ثم تطرق الى العوامل او الوسائل المختلفة عن القوة وهي: التربية، الثقافة، رأس المال، البنية التحتية، الاسلحة، العلاقات، الاعلام، الموقع. واشار الى النظرية القائمة في عالمنا الحالي بان الاولوية تكون دائما لامر لا نملكه وليس ما املكه والعبرة الى ماذا اريد فعله او عمله. واشار الى ان المفتاح الاساسي لنجاح المفاوضات وجعلها اكثر انتاجية ومجدية تكون من خلال معرفة ماذا يجب ان نستعمل ومن يكذب على الاخر لفعل امر اخر. واشار الى مسألة اللاعنف واستخدامه يجب تحقيقه والعمل عليها بعدم احداث خلل او خرق للحقوق الاخرى وبالنسبة لمعالجة العنف والتوعية، هناك ثلاث مسائل اساسية ترتكز على التالي: اي حل للعنف يجب ان يكون مستمر ودائم، السماح لجميع مكونات المجتمع (اطفال، نساء، رجال) ان تساهم من خلال رسالة دعم او اي دعم اخر، لا حرب بدون سلاح (جميع الحروب تبدأ داخلية وتتطور الى دولية لاحقا)، والتضامن الانساني الذي يمكن القيام به بطريقة عفوية، وتكون من خلال التشديد على حقوق الانسان.

ومن ثم انتقل للحديث عن اساليب حل النزاعات بالطرق السلمية والطرق التي يمكن اللجوء اليها لتجنب الوصول الى حرب، وهنا اشار الى الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة وهي: الحوار، المفاوضات، الوساطة، التوفيق، التحكيم واشار الى انه في لبنان لا نؤمن في الحلول الثلاث الاولى ، وان التوفيق مشابه للوساطة لكن بالتوفيق بامكان اجبار احد الاطراف على الجلوس معنا من اجل ايجاد حل ما (مثل فرض عقوبات اقتصادية او تضييق عليها وممارسة كافة انواع الضغوط). واشار الى ان هناك ايضا سفراء النوايا الحسنة وهو الذي يكون طرف ثالث يشجع على السلام ويلفت الانتباه لمخاطر العنف والوسائل العنفية وله دور ايجابي في النزاعات. وهناك ايضا لجنة تقصي الحقائق لمعرفة ما الذي يجري على الارض.

واشار الى انه يوجد ثلاث مدارس عن الحرب: المدرسة الاولى تعمل بالرأي القائل انه لايمكن تبرير العنف وبالتالي يجب حل المشاكل بالطرق السلمية دائما، المدرسة الثانية يؤمنون بان العنف ليس خيارا مقبولا ولو كان اخر ملاذ او وسيلة (لديك الحق بتفسير العنف ولكن ليس الحق في تبريره) وبالتالي رفض العنف كوسيلة، اما اصحاب راي المدرسة الثالثة فهذه المدرسة تبرر العنف وترى انه يمكن ان يكون اداة او وسيلة مجدية لايجاد حل ما.

ومن ثم اشار الى ان اي معالجة للنزاعات المسلحة والاعمال العنفية يجب ان يتم حلها على نحو مستدام وعدم الاكتفاء بالحلول على المدى القصير والمؤقتة.

ومن ثم تطرق الى الحديث عن مسؤولية الحماية، واشار الى ان اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول انشئت من قبل حكومة كندا في أيلول ٢٠٠٠ ، في أعقاب الجدل الذي أحاط بحملة القصف التي قامت به حلف شمال الأطلسي في كوسوفو. وكان المحفز لذلك هو السؤال الذي وجهه الامين العام للامم المتحدة في وقتها "كوفي أنان" حول كيفية الرد الذي ينبغي أن يقوم به المجتمع الدولي على الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، التي تؤثرعلى كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة. واشار الى ان اللجنة في كانون الأول٢٠٠١ اصدرت تقريرًا بشأن المشاورات التي أجرتها والنتائج التي توصلت إليها، ودعت لقبول مسؤولية من قبل المجتمع الدولي عن حماية السكان الذين يعانون من خسائر في الأرواح وتطهيرعرقي على نطاق واسع. واشار الى ان مسؤولية الحماية تسعى إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، وتقترح إقراراتخاذ إجراء ضد دولة ما أو ضد قادة تلك الدولة، بدون موافقتها أو موافقة قادتها من أجل الأغراض التي يُدّعى بأنها إنسانية أو حمائية. وان مسؤولية الحماية تشمل ثلاث مسؤوليات محددة: مسؤولية المنع، ومسؤولية رد الفعل، ومسؤولية إعادة البناء. واشار الى ان مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ اعتمد مفهوم مسؤولية حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (المعروف بالR2P) وانه في العام ٢٠٠٩ وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على مواصلة النظر في هذا المفهوم. وفي النهاية اشار الى انه سيقوم بألقاء كلمة في الجمعية العامة للامم المتحدة في اوائل ايلول ضمن اجتماع مخصص للنقاش حول مسؤولية الحماية.

وفي الاسبوع الثالث، شاركت الى جانب المنسق الاقليمي للمنظمة باجتماع عمل حول موضوع منظمات وجمعيات غير حكومية وعن كيفية العمل على بناء السلام في سوريا وحول طبيعة العلاقة التي يجب ان تربطهم مع الجهات الفاعلة سواء الدولية والمحلية و ما هي اساليب الواجب اتباعها من اجل ان يحظوا بالتأييد والقبول من قبل مختلف فئات المجتمع، فاشار الى ان العنصر الاساسي والاهم في عمل اي جمعية هو الشفافية والصدق في التعاطي مع الاخر واشار الى ان بناء السلام في منطقتنا ليس بالامر السهل حيث ان المنطقة ومنذ الربيع العربي لم تشهد الاستقرار ويسودها جوا من الفوضى نتيجة للنزاعات المسلحة التي تحصل في المنطقة العربية ومن ثم اشار الى عنصر التدرب والتعلم الى انه من اهم النقاط الاساسية لتعزير المعرفة لديهم وتوسيع نطاق عملهم بالاضافة الى الاطلاع على الاتفاقات الدولية والمواثيق ولهذه الغاية قام بارشاداهم وعرض عليهم مجموعة من الكتب والدراسات والاتفاقات التي شارك في صياغتها سواء على المستوى المحلي او الدولي، ومن ثم تم التطرق الى موضوع العدالة الانتقالية الذي تعتبر امر اساسي في عملية بناء السلام، فاشار الى ان يعود مصطلح العدالة الانتقالية الى تسعينيات القرن الفائت حيث صاغ عدد من الاكاديميين الامريكيين هذا المصطلح لوصف الطرق المختلفة التي عالجت بها البلدان مشاكل وصول انظمة جديدة الى السلطة ومواجهتها للانتهاكات الجسيمة

وان مصطلح "العدالة الانتقالية" كان مجرد مصطلح وصفي لم يكن يشير الى وجود نهج موحد او حتى مبادىء مشتركة، وبعدها تم تعريف مفهوم "العدالة الانتقالية" على انها تشير الى مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من اجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية ولجان تقصي الحقائق وبرامج جبر الضرر (التعويض) واشكال متنوعة من اصلاح المؤسسات، فان تجاهل الانتهاكات الواسعة قد يكون مهربا سهلا ولكنه يدمر القيم التي يبنى عليها اي مجتمع لائق. ومن ثم كان لي مداخلة حيث قمت بالاشارة الى ان اهداف العدالة الانتقالية هي الاعتراف بكرامة الافراد، والاعتراف بالانتهاكات ومنع وقوعها مرة اخرى بالاضافة الى انها تهدف الى انشاء مؤسسات خاضعة للمسألة واستعادة الثقة في تلك المؤسسات وجعل الوصول الى العدالة ممكنا للفئات الاكثر ضعفا في المجتمع في اعقاب الانتهاكات، وان تشارك النساء والمجموعات المهمشة في دورا فعالا في السعي لتحقيق مجتمع عادل، واحترام سيادة القانون، وتسهيل عمليات السلام، وتعزيز حل دائم للصراعات، واقامة اساس لمعالجة الاسباب الكامنة وراء الصراعات والتهميش ودفع عملية المصالحة الى الامام، من بعدها قام المنسق بشرح اشكال العدالة الانتقالية واشار الى انه يوضع قدر كبير من التركيز على اربعة اشكال وهي: الملاحقات القضائية التي تطال المرتكبين الذين يعتبرون اكثر من يتحمل المسؤولية، جبر الضرر الذي تعترف الحكومات من خلالة بالاضرار المتكبدة وتتخذ خطوات لمعالجتها وغالبا ما تتضمن هذه المبادرات عناصر مادية (كالمدفوعات النقدية او الخدمات الصحية على سبيل المثال) فضلا عن اشكال رمزية (كالاعتذار العلني او احياء يوم للذكرى)، اصلاح المؤسسات ويشمل مؤسسات الدولة واالشرطة والمحاكم بغية تفكيك الية الانتهاكات البنيوية وتفادي تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والافلات من العقاب، لجان تقصي الحقائق او لجان اخرى للتحقيق في انماط الانتهاكات الممنهجة والتبليغ عنها، وللتوصية باجراء تعديلات وكذلك للمساعدة على فهم الاسباب الكامنة وراء تلك الانتهاكات.

وفي نهاية اللقاء قام باعطائهم كتيب صغير يحتوي على ارشادات عامة لعمل الجمعيات المحلية والغير الحكومية.

وفي هذا الاسبوع ايضاً، قمت بالمشاركة بالاعمال التحضيرية لورشة عمل تدريبية المقرر اقامتها لمدة ثلاثة ايام في منطقة رمحالا التي تقع في قضاء عالية تحت عنوان " تعزيز اليات الحماية والوقاية من النزاعات المسلحة " فقمت بداية باعداد برنامج هذه الورشة وطباعته باللغة العربية والانكليزية وكذلك قمت باعداد بطاقات تعريف للمشاركين في هذه الورشة لوضعها اثناء المشاركة في اعمال التدريب وقمت ايضا باعداد ورقة التقييم الذي سوف يتم توزيعها على المشاركين بهدف تعبئتها. وكذلك توليت مهمة التنسيق لحجز مكان التدريب ومكان الاقامة للمشاركين وبعد ان قمت باستدراج عدة عروض وقع اختيارنا على فندق "بيت الضيافة"، وذلك لعدة اسباب لعل ابرزه انه يقع في القرية المنوي اجراء

التدريب فيها وكذلك لكونه مجهز بغرف للاقامة وايضا بقاعات كبيرة مجهزة للقيام بندوات واجتماعات فرأينا بانه مناسب لأجراء الحصص التدريبية فيه ولاقامة المشاركين.

ان العدد الذي كان مقترحا للمشاركة في هذا التدريب كان ٣٠ شخص على ان يكون المشاركين من عدة جنسيات وان يتم مراعاة التوازن في الجنس اي ان يكون مناصفة بين الرجال والنساء لذلك تم اعتماد ١٠ اشخاص من الجنسية الفلسطنية و١٠ من الجنسية السورية و١٠ من الجنسية اللبنانية على ان يكون المشاركين على اطلاع بعمل الجمعيات.

قمنا بتقسيم المهام بحيث ان كل شخص يتولى مهمة التنسيق مع مجموعة، فتوليت مهمة التنسيق مع المجموعة الفلسطنية ولهذه الغاية قمت بالتواصل مع السيد اسماعيل، احد المسؤولين في مخيم الرشيدية الذي يقع في منطقة صور في جنوب لبنان والذي لديه تواصل دائم مع المسؤولين داخل المنظمة وذلك للاستفسار حول امكانية مشاركة اشخاص من داخل المخيم في ورشة العمل فطلب مني ارسال برنامج التدريب وامهاله يوميين لاستطلاع اراء ابناء المخيم وبالفعل وبعد يومين عاودت الاتصال به فكان جوابه انه تمكن من الحصول على موافقة ٩ اشخاص للمشاركة في ورشة العمل فطلبت منه ارسال تفاصيل اكثر وعن ارقام هواتفهم للتواصل معهم وكذلك الامر ان المسؤول الذي تولى الاشراف مع اللبنانين تمكن من تأمين ٩ اشخاص اما الذي تولى الاشراف مع السوريين تمكن من تأمين من ٨ اشخاص.

وبعد الانتهاء تم اطلاع منسق المنظمة على النتائج وبعد سلسلة اراء تم التوافق على تحديد عدد المشاركين ٢٤ شخص تم تقسيمهم بين فلسطنيين و لبنانيين وسوريين (٨ اشخاص من كل جنسية).

وفي نفس الاسبوع، قمت باعمال مكتبية من اعمال "سكانر" لمجموعة من الوثائق والمستندات وذلك تمهيدا لارسالها بواسطة البريد الالكتروني الى مسؤولي منظمة GPPAC في الخارج.

وفي الاسبوع الرابع، شاركت في العمل على الوثيقة التي سيتم اطلاقها بمناسبة يوم السلام العالمي التي تتحدث عن دور القيادات المحلية في الحد من ظاهرة اطلاق الاعيرة النارية في المناسبات، تبلورت فكرة هذا المشروع انطلاقا من كون الجهات المعنية في معالجة ظاهرة تفلت السلاح هي عديدة ولعل ابرزها الاحزاب السياسية، رجال الدين، المؤسسات الثقافية، وسائل الاعلام، مواقع التواصل الاجتماعي، المخاتير ورؤوساء البلديات، والقوى الامنية. ونظرا لكون القوى الامنية هي الجهة الوحيدة التي تقوم بالوقت الحاضر بمعالجة ظاهرة السلاح المتفلت وكوننا نحتاج الى تصميم وعمل بناءً وتضافر الجهود للحد من هذه الظاهرة، ونظرا لكوننا شاهدنا في الفترة المنصرمة تدخل عدد من رؤوساء البلديات لدى الجهات المختصة بهدف الضغط عليهم للافراج عن عدد من مطلقي الاعيرة النارية العشوائية، ولكون الرصاص الطائش اصبح من التقاليد التي تسيء لمجتمعنا ويجب وضع حدا لها بحيث تكاد لا تمر مناسبة دون ان يتم اطلاق الاعيرة النارية بالهواء خلالها سؤا في الافراح او الاحزان

ولكون اطلاق النار بطرق عشوائية له مخاطر عدة ابرزها القتل، الاعاقة، الاضرار بالممتلكات، اشعال الحرائق في الغابات، خلق الخوف والذعر في نفوس المواطنين، التلوث الصوتي، المس بهيبة الدولة بالاضافة الى انها تظهر ابرز مظاهر التخلف وبالاضافة الى تزايد ضحايا السلاح المتفلت فعلى سبيل المثال سجل سقوط ١٧ قتيل و ٥٥ جريح خلال اول ٢١ يوم من شهر حزيران، فتم اطلاق هذا المشروع الذي يهدف الى اشراك القيادات المحلية (البلديات والمخاتير) للقيام بدورهم في معالجة هذه الظاهرة من خلال الامضاء على التعهد.

فقمنا بداية باستخراج والاطلاع على النصوص القانونية وتحديدا على قانون البلديات والمخاتير وتحديدا في الفصل المحدد لاختصاص كل واحد منهم وبالاضافة الى قانون تجريم اطلاق عيارات نارية في الهواء الصادر بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧ . ومن ثم انتقلنا للنظر في مجموعة من الدراسات حول ظاهرة اطلاق الاعيرة النارية بالهواء، وبعد عدة جلسات على مدار الاسبوع قمنا بوضع النقاط الاساسية لهذه الوثيقة على ان يتم صياغة مقدمة لها في وقت لاحق، وابرز النقاط التي تم التوافق عليها:

- اعتبار اطلاق النار في المناسبات ليس عملا بطوليا ولا يستحق العناء، بل هو فعل لا يخلو من الاستهتار والاستهانة بأرواح الناس، إنما يشكل جريمة تستحق الادانة ويعاقب عليها القانون.
- التبليغ عن كل مطلق للنار في اي مناسبة والمساعدة على تسليمه للجهات الامنية المختصة.
- عدم التدخل لدى مختلف الجهات السياسية والامنية والادارية والقضائية لمساعدة المخالفين للقانون المتفلتين من العقاب.
- المغادرة الفورية لكل مناسبة يتم فيها اطلاق الاعيرة النارية.
- تحميل صاحب المناسبة مسؤولية اعلام الجهات الامنية عن مطلقي النار ومساعدتها لتحديد الفاعلين.
- القيام بالإجراءات الوقائية المناسبة في المناسبات التي يمكن ان يلجأ فيها بعض المواطنين الى إطلاق الاعيرة النارية، مثال على ذلك: رفع اللافتات او طباعة التحذير على بطاقات الدعوة وغيرها.
- دعوة المواطنين الى التعبير عن مشاعرهم عبر مختلف المواهب الادبية والشعرية والفنية وغيرها من الوسائل الحضارية الاخرى، بما يعكس مدى رقي المجتمع وتقدمه وليس ما يعرض امن الناس وصحتهم للخطر.
- نشر الوعي على مخاطر حيازة واستخدام الاسلحة النارية وعواقبها على الشخص نفسه وعائلته ومجتمعه.
- نشر الوعي على العقوبات القانونية ذات الصلة المترتبة على مخالفة تلك القوانين."

وايضا في هذا الاسبوع تم اطلاعي على طلب استشارة ورد من رئاسة مجلس الوزراء لمنسق المنظمة بصفته مستشارا لشؤون الامن الانساني لرئيس الحكومة تحت عنوان " ابداء راي حول خطة تنفيذ لبناء القدرات لمحاربة المقاتلين الارهابين" وهو كناية عن رسالة موجهة من قبل المدير المكلف باعمال مكتب الامم المتحدة لمكافحة الارهاب "jahngir khan " متمنيا من الحكومة اللبنانية المساهمة في تمويل بعض المشاريع التي سيتم تنفيذها في المنطقة العربية، قمت بالمساعدة واعطاء بعض الاراء وتمنى عدم ذكر مضمون الرسالة في تقريري والاكتفاء ببعض الافكار نظرا لكونه وارد من رئاسة مجلس الوزراء.

وفي الاسبوع الخامس، وبهدف تعزيز المعرفة واكتساب الخبرات في التعاطي وتكوين علاقات وخصوصا مع الاعلام شاركت مع المنسق الاقليمي للمنظمة في مقابلة صحفية لجريدة المستقبل في مكتبه مع الصحافي ايلي القصيفي فارتكز الحوار عن موضوع ظاهرة الاسلحة. فقبل البداية في الحوار تبادلنا الحديث فشرحت له بأنني طالب في الجامعة اللبنانية وضمن مجال اختصاصي اخضع لفترة تدريب في المنظمة.

ففي البداية طرح السيد القصيفي سؤال حول ما اذا كانت ظاهرة السلاح تستوجب ورشة عمل وطني؟ وعن وضعها الحالي؟

فاجاب بان ظاهرة السلاح ليس جديدة، وبأنها موجودة منذ القدم. واشار الى ان بعد ١٩٧٥-١٩٩٠ ازدادت هذه الظاهرة بحكم توفر المزيد من السلاح وسقوط هيبة الدولة اثناء الحرب ولصعوبة ضبط هذا الامر، وقام من بعدها بعرض دراسات تعود الى العام ٢٠٠٥ حيث اشار الى ان اول ١٥ دقيقية من السنة سقط قتيل في الضاحية والى ان عند انتخاب رئيس المجلس النيابي سقط ٣ قتلى و٨ جرحى واعتذر في وقتها رئيس المجلس عن تقبل التهاني، وفي ١٥ تموز ٢٠١٢ توفي شخص وسقط ١٠ جرحى نتيجة رصاص الابتهاج في طرابلس.

ومن ثم انتقل الى شرح اساليب ومخاطر استخدام السلاح، فأشار الى ان السلاح يستخدم ضد الذات (الانتحار على سبيل المثال) ، وكذلك في الجرائم العائلية اي خطر على افراد الاسرة، والمخاطر على رجال الامن.

ومن ثم قام السيد القصيفي بطرح سؤال حول من هي الجهات المعنية في معالجة ظاهرة تفلت السلاح، فكان الجواب من قبل المنسق الاقليمي بان الجهات المعنية التي لها دور في معالجة هذه الظاهرة: الانسان بحد ذاته، المجتمع المدني، الاحزاب السياسية ، رجال الدين، المؤسسات الثقافية ، وسائل الاعلام ، مواقع التواصل الاجتماعي، القيادات المحلية (المخاتير و رؤوساء البلديات) ، وبالمرتبة الاخيرة القوى الامنية.

واشار الى ان القوى الامنية هي الجهة الوحيدة التي تلعب دور في سبيل معالجة السلاح المتفلت مع العلم انه من المفترض ان يكون دورها الاخير واشار الى ان الحديث عن تقصير من جانبها هو في غير محله لانها تقوم دائما بالتوعية والتوقيفات والملاحقات. واشار الى ان الاعلام استفاق الان للاضاءة على هذه الظاهرة، واشار الى ان رجال الدين يجب ان يلعبوا دورهم في التوعية سواء من خلال الفتاوى والخطابات اللذين يقومون بالقاءها وحث المواطنين على عدم استخدام الاسلحة ولاسيما اطلاق اعيرة النارية بشكل عشوائي في كل مناسبة واسقاط مقولة ان السلاح للرجال. واشار الى انه في صيف ٢٠١٧ حصلت توقيفات لعدد كبير من الاشخاص اللذين قاموا باطلاق الاعيرة النارية بشكل عشوائي(في مناسبات النجاح في البريفة، الزواج....) وان رؤوساء البلديات والمخاتير هم اللذين ضغطوا على المعنين للافراج عن المعتقلين .

فهنا اشار الى وثيقة الشرف التي سوف يتم اطلاقها في السراي الحكومي بمناسبة يوم السلام العالمي التي تهدف الى اشراك القيادات المحلية (البلديات والمخاتير) في الحد من ظاهرة اطلاق الاعيرة النارية بشكل عشوائي.

عندها قام السيد القصيفي بطرح سؤال حول ما المطلوب من رئيس البلدية ، فاجابه الى ان المطلوب: التبليغ عن كل من ينتهك القانون للقوى الامنية اي التعاون مع القوى الامنية، ان لا يتدخل لمصلحة الشخص الذي خرق القانون (لصالح الجهات السياسية او اي مسؤول نافذ)، واجب الانسحاب من اي مناسبة صدر فيها اطلاق للنار واعتبار صاحب المناسبة مسؤول وعليه ان يتعاون لتوقيف الاشخاص لانه يعرفهم، القيام بالاجراءات المناسبة (الوقاية من خلال رفع يافطة في ممنوع اطلاق الاعيرة النارية والاضافة على الدعوة بمنع اطلاق الاعيرة النارية)، تشجيع الناس عن التعبير عن مشاعرهم (الحزن و الفرح) وذلك من خلال التشجيع على الشعر والنثر واحياء امسيات فنية وقروية بدل من اطلاق الاعيرة النارية، نشر الوعي للجميع ، انارة المجتمع على العقاب (رفع الوعي عن العقوبة).

ومن ثم قام بطرح سؤال حول الدوافع ومخاطر اطلاق الاعيرة النارية، فأجابه بأن الشخص الذي يحمل السلاح يكون لديه هدف فهنا قام بأعطاء مثال عن اليافطات في البلدات الجبلية، جمعيها يوجد عليها اثار رصاص والبعض منها لم يمضي السنة على وضعها ومن ثم اشار الى ان مخاطر اطلاق الاعيرة النارية يمكن تلخيصها بما يلي : القتل، الاعاقة، اضرار بالممتلكات، اشعال الحرائق في الغابات، الخوف والذعر في نفس المواطنين ، التلوث الصوتي (قنابل،rpg)، والمس بهيبة الدولة وبالاضافة الى انها تظهر ابرز مظاهرالتخلف.

وفي هذا الاسبوع ايضا قمت بترجمة مستندات تم ارسالها من قبل منظمة GPPAC الى MENAPPACحيث ان اغلب الاعضاء في المنظمة هم من البلاد العربية ولغتهم الرسمية العربية، حيث قمت بالترجمة من اللغة الانكليزية الى اللغة العربية.

وفي الاسبوع السادس، بدأنا مهمة التحضير للمؤتمر المنوي اقامته في السراي الحكومي والذي سوف يتم خلاله اطلاق وثيقة شرف للقيادات المحلية للحد من ظاهرة اطلاق الاعيرة النارية في المناسبات وكانت البداية العمل على تصميم بطاقة الدعوة لهذا النشاط وبعد عدة ابحاث ومشاورات تم الاتفاق على تصميم يحتوي على قسمين، جزء باللغة العربية والاخر باللغة الانكليزية. قامت المشرفة باعداد بطاقة الدعوة باللغة الانكليزية فيما قمت باعداد البطاقة باللغة العربية وبعد الانتهاء تم عرضها على المنسق لابداء موافقته النهائية عليها. وبعد الانتهاء من بطاقات الدعوات قمنا بالبحث واستخراج اسماء رؤساء اتحادات البلديات و لرؤساء رابطة المخاتير في لبنان وذلك تمهيدا لتوجيه الدعوات لهم، فتم سحب اسماءهم من خلال موقع وزارة الداخلية والبلديات الكتروني وكذلك تم وضع لائحة من قبل المنسق الاقليمي بأسماء افراد من المجتمع المدني والهيئات المحلية وبالاضافة الى عدد من الوزراء وقيادة الجيش والقوى الامنية والذي تولى شخصيا مسألة التواصل معهم، وتم تقسيم مسألة التواصل مع البلديات والمخاتير على ٤ افراد والذي كنت من ضمنهم، من خلال الاتصالات الهاتفية وارسال بطاقات الدعوات بواسطة البريد الالكتروني فتوليت مهمة الاتصال وارسال البريد الكتروني.

وبعد الانتهاء من المكالمات الهاتفية قمنا باعداد لائحة باسماء المدعويين الذين اكدوا مشاركتهم في الحفل، حيث قمنا بتصميم نموذج يحتوي على الاسم والصفة الى جانبهم الامضاء والبريد الالكتروني.

كذلك قمنا باعداد بطاقات تعريف للمنسقين اللذين سيتولون مهمة تنسيق الامور اللوجستية في المؤتمر وكان لي الشرف ان اكون من ضمنهم، وايضا قمنا بتنسيق الامور اللوجستية من ناحية تنظيم المقاعد المخصصة للمشاركين فاعتمدنا تقسيم الصالة الى ثلاثة اقسام، قسم مخصص لرؤوساء البلديات وقسم للمخاتير وقسم للمسؤولين الرسمين من الوزراء والنواب والسفراء الدول الاجنبية الموجودة في لبنان وايضا تم اعداد برنامج الحفل حيث تقرر ان تكون البداية مع كلمة لممثل عن ضحايا اطلاق النار العشوائي (والدة احد الضحايا)، من ثم كلمة للمنسق الاقليمي يقوم فيها بعرض وشرح نقاط التي تتضمنها الوثيقة وفي الختام كلمة رئيس مجلس الوزراء.

وفي هذا الاسبوع ايضا تم ارسال اقتراح مشروع تم اعداده بين MENAPPAC و NON VIOLENT PEACEFORCE الى المفوضية العليا للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك لابداء رأيها في المشروع وامكانية تمويله.

وفي الاسبوع السابع، وبعد ان قمت بالمشاركة بالاعمال التحضيرية لورشة العمل حول "تعزيز اليات الوقاية والحماية من النزاعات المسلحة" فقمت بالمشاركة ايضا على الصعيد العملي في هذه الورشة التي امتدت لثلاثة ايام في منطقة رمحالا والتي استمرت في اليومين الاول والثاني من الساعة التاسعة صباحا لغاية الساعة السادسة مساء واختتمت في اليوم الثالث بالمشاركة في ماراتون صغير في القرية.

ففي اليوم الاول تم توزيع ملفات على جميع المشاركين التي توليت مهمة تحضيرها في المكتب، حيث تضمنت البرنامج وورقة التقييم التي سوف نقوم بأستخدامها لاحقا في عملية التقييم واعداد التقرير عن هذه الورشة وبالاضافة الى الاقلام والاوراق البيضاء للكتابة عليها.

تم افتتاح ورشة العمل بالتعارف بحيث قمنا بتبادل الادوار بطريقة ان يقوم كل شخص بالتعريف عن الشخص الجالس جنبه ومن ثم قمنا بتسجيل اسماءنا على ورقة الحضور وتولى المنسق السيد ابي علام مهمة الميسر في هذه الورشة فاستهلها بالترحيب بالمشاركين ومن ثم انتقل الى التعريف بحركة السلام الدائم ومجالات عملها وكيف كانت بدايته في السعي الى تحقيق السلام ومن ثم تم توزيع الاوراق الصغيرة علينا وتم طلب منا تدوين التوقعات من هذه الورشة ومن ثم قمنا بتحديد قواعد العمل المشتركة التي يجب العمل بها في الورشة بحيث تدوين الاشياء الواجب التقليل منها والاشياء الواجب الاكثار منها بهدف انجاح هذه الورشة. ومن ثم انتقلنا الى تعريف الحماية على انها عدم انتهاك للحقوق واشار الميسر الى ان ساعي السلام يجب ان يكون على دراية بالمطلوب منه وان هدفه يجب ان يكون عدم اقناع الناس بوجهة نظره لأن في هذه الحالة لم يعد يعمل على بناء السلام بل يتحول الى رجل سياسي يتعاطى الشأن العام وان المناضل من اجل السلام يجب ان يقوم بالاضاءة على قضايا تخدم هذا المشروع واشار الى ان الحوار هو الاساس وانه لايجوز مبادلة الاساءة بالاساءة وانتقلنا للحديث عن موضوع عقوبة الاعدام بحيث تم الاشارة الى ان جميع اصحاب الشأن الذين يتعاطون في قضايا حقوق الانسان وفئات المجتمع المدني يجب عليهم ان يدافعوا عن الحق في الحياة للانسان وبالتالي يجب ان يكونوا ضد هذه العقوبة.

وتم اعطاء مثال عن هذا الموضوع عما حصل في اليونان في قديم الزمان حيث كان هناك الكثير من النشالين، فعملوا على وضع عقوبة للنشالين كونه كان يحصل بوتيرة عالية فقرروا القبض عليهم وانزال عقوبة الاعدام بهم، لكن هذا الاجراء لم يؤدي الى نتيجة بل بالعكس ادى الى نتيجة عكسية بحيث ازدادت عمليات النشل والسرقة، مما يمكننا من الاستنتاج كخلاصة الى انه لا علاقة لعقوبة الاعدام للحد او منع هذا العمل الجرمي.

واشار الى ان الحل للحد من الجرائم في العالم هو باعتماد العدالة العقابية والعدالة التصالحية حيث تقوم الاول بتحديد من هو الجاني واي قانون انتهك واي عقوبة يستوجب هذا العمل، اما العدالة التصالحية تقوم على تحديد من هي الضحية وما هي حاجات وحقوق الضحية ومن هي الجهات المعنية (الدولة، البيئة، .....) وما هي افضل الطرق لاعادة نسج العلاقة بين الجاني والضحية.

واشار الى انه في حال تم تطبيق العدالة العقابية والعدالة التصالحية سيتم الحد من الجرائم حول العالم بشكل كبير وهذا النموذج معمول به في الكثير من بلدان العالم مثل تيوزيلندا، كندا، وهولندا.

بعد استراحة الغداء، بدأنا العمل ضمن مجموعات بحيث تم تقسيمنا الى ثلاث مجموعات الاولى الفلسطنية، والثانية اللبنانية والثالثة السورية لتحديد عوامل الخطر التي تواجه كل طرف والاجابة على

مجموعة اسئلة: من هي المجموعات المعرضة، ما هي انواع المخاطر المعرضين لها، والجهات المعنية او الشخص المعني (اي الحق على من؟).

على ان تقوم كل مجموعة فور انتهائها بالشرح على اللوح النتائج التي توصلت لها.

فبالنسبة لمجموعتنا تكلمنا عن النساء والاطفال على انها المجموعة الاكثر عرضة للخطر وبعد الانتهاء من عملنا، قمنا بشرح عمل مجموعتنا بحيث قمت انا و زميلتي في الشرح على اللوح والاشارة الى النتائج التي توصلنا لها وبعد الانتهاء من الشرح تم الاجابة على الاسئلة التي تم طرحها من قبل المشاركين.

استهل الميسر الحديث عن الامم المتحدة لجهة التعريف عنها وهيكليتها واهدافها وتحدث عن الفصل السادس والسابع من ميثاق الامم المتحدة وايضا جرى الحديث عن مسؤولية الحماية وتم تعداد الجرائم الفظيعة وهي جرائم الحرب، الابادة الجماعة، التطهير العرقي و جرائم ضد الانسانية وتم الاشارة الى ان على المجتمع الدولي القيام بتطبيق سليم لمسؤلية الحماية من اجل الحد ومنع هذه الجرائم الفظيعة وتم اختتام اليوم الاول بتوزيع اربع نصوص تتكلم عن الجرائم الفظيعة على المشاركين بهدف شرحها في اليوم الثاني على اللوح.

ففي اليوم الثاني من التدريب استهلت الجلسة عند التاسعة صباحا بتعريف الجرائم الفظيعة، حيث تم الشرح على اللوح من قبل اربع اشخاص كنت من ضمنهم وتحدثت عن جرائم الحرب.

فالبداية كانت بالتعريف عن جرائم ضد الانسانية التي تم الاشارة اليها على انها: القتل، الاعتداء الجنسي، الخطف، التعذيب، التمييز العنصري، الاخفاء القصري.

ومن ثم تحدثت عن جرائم الحرب، التي تتكلم على وجوب عدم التعرض للمدنين والى المقاتلون لحظة تركهم السلاح والاستسلام لانهم يصبحون اشخاص مدنيين ولا يحق لنا في قتلهم واذا قمنا بقتلهم يعتبر عملي من اعمال جرائم الحرب.

انتقلنا الى تعريف التطهير العرقي فتم الاشارة الى انه غير متعارف عليه وفي بعض الاماكن لا يتم وصفه ولم يتم تحديده في قانون دولي معين، وهو يعني القتل والطرد لمجموعة معينة لأسباب عرقية دينية او الانتماء لدولة معينة مثال عن هذه الجرائم: المذابح التي حصلت في رواندا.

اما بالنسبة للأبادة الجماعية، فهي تعني القتل المتعمد الجماعي لمجموعة كاملة من الاشخاص.

وبعد الانتهاء من التعريف قام الميسر بالاشارة الى ان اي معالجة لاي حرب ومصالحة بين الافرقاء المتنازعين يجب ان تتم على اساس تطبيق برنامجين، البرنامج الاول يشمل نزع السلاح من الجميع واعادة دمج وتسريح الجميع والبرنامج الثاني هو تعليم ثقافة السلام وتم الاشارة الى ان العدالة الانتقالية هي عدالة للمستقبل.

وتم اعادة تقسيمينا الى ثلاثة مجموعات (اللبنانية، الفلسطنية، والسوريا) بهدف الاجابة عن مجموعة اسئلة: من هي الفئات التي قد تكون معرضة للجرائم الفظيعة، والمؤشرات للجرائم الفظيعة ولماذا هي الاكثر عرضة وما هي اجراءات الوقاية الممكنة وما هي الادوار التي يمكن ان تلعبه او تقوم به.

فداخل عمل مجموعتنا اعتبرنا ان الفئات الاكثر عرضة للخطر هي الاهالي في جنوب لبنان وكذلك الاهالي على الحدود الشمالية، الاولى معرضة من العدوان الاسرائيلي والثانية معرضة من التعرض للقتل والخطف من قبل الجماعات الارهابية الموجودة على الحدود.

وبعد ان قامت كل مجموعة بعرض عملها، تم الاشارة من قبل الميسر الى ان الحماية والوقاية من النزاعات المسلحة تقوم على معادلة بسيطة قوامها التخفيض من المخاطر (اي تخفيض من مصدر الخطر) وتخفيض الضعف والعمل على بناء القدرات للاشخاص المعرضين للخطر.

وتم اعادة تقسيمنا الى نفس المجموعات مرة اخرى وذلك بهدف الاجابة عن مجموعة اسئلة حول دور القيادات الدينية ودور وسائل الاعلام ودور المنظمات الشبابية والحقوقية والمدنية للوقاية ومنع الجرائم الفظيعة.

الفقرة الختامية لليوم الثاني من ورشة العمل كانت شرح نتائج عمل المجموعات.

تولیت مهمة شرح عمل مجموعتنا فبالنسبة الى دور القيادات ورجال الدين اشرنا الى ان عملهم يقتصر على التخفيف من خطاب الكراهية وعلى التوعية والتشديد على اهمية الوحدة وعلى اهمية تقبل الاخر.

اما بالنسبة الى دور وسائل الاعلام فيقتصر عملها على عدم تحريف الوقائع وعدم التسييس والارتهان للخارج وكذلك عدم تجييش المواطنيين والعمل على نشر الوعي.

وبالنسبة الى دور المنظمات المحلية والدولية العمل على تأمين المستلزمات الحياتية للمواطنين والتوعية وتفعيل دور الشباب والعمل مع الاولاد في سن مبكر من اجل التوعية حول مخاطر اعمال العنفية وكذلك العمل على حث المعنيين بادخال مناهج تعليمية جديدة.

واختتمت اعمال التدريب فور انتهاء كل طرف بعرض عمل مجموعته وتم توزيع الشهادات على المشاركين واملاء نماذج التقييم لاعمال الورشة.

وفي اليوم الثالث من الورشة، شاركنا في سباق ميني مارتوان في اجواء الطبيعة كان من تنظيم نادي الرياضي للقرية وتلى السباق افطار صباحي في ملعب النادي.

وفي هذا الاسبوع ايضا، قمت باعمال مكتبية ومنها ترجمة لاستقصاء اعددته المشرفة على تدريبي بهدف ارساله الى جمعية جديدة تريد التعاون مع المنظمة فكان الهدف من هذا الاستقصاء هو تحديد قدرة المنظمة في تعميم مراعاة منظور الجنساني في بناء السلام، وان الهدف من هذا الاستقصاء هو ابلاغ الامانة العامة ولمنسق البرنامج الجنساني في منظمة GPPAC . وكذلك قمت بمساعدتها بترجمة رسالة واردة من منظمة GPPAC الى جانب منظمة MENAPPAC حيث تقوم باعلامها

بوجوب ابلاغ اعضاء المنظمة الاخيرة، بان منظمة (GPPAC) قررت التعاون مع الاتحاد العالمي لرابطات الامم المتحدة (WFUNA) والمشاركة في العرض السنوي لاهداف التنمية المستدامة ١٦+ (اهداف التنمية المستدامة ١٦+) في المواضيع التالية: السلام، العدالة، المجتمعات الشاملة للجميع، والذي سوف يعقد في تبليسي - جورجيا من ٢٩ تشرين الاول ولغاية ١ تشرين الثاني. وانه بامكان منظمة GPPAC ان تأخذ عدد محدودا من الاعضاء للمشاركة (ما بين ٤ الى ٨ مشاركين). وبالفعل تم اعداد كتاب الى اعضاء منظمة MENAPPAC يتسأل عن مدى رغبة اي من الاعضاء المشاركة في هذا المؤتمر السنوي فقمت بترجمته وقامت بارساله الى جميع اعضاء المنظمة.

وفي الاسبوع الثامن، وبمناسبة يوم السلام العالمي تم عقد مؤتمر في السراي الحكومي بهدف اطلاق وثيقة شرف للقيادات المحلية للحد من ظاهرة اطلاق الاعيرة النارية في المناسبات وفي هذا المؤتمر كما سبق واشرت بانني كنت ضمن المنسقين لهذا الحفل على الصعيد اللوجستي.

فكان ابرز الحاضرين: رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، النائبان امين وهبي وباسم الشاب، العميد الركن وليد البرخش ممثلا قائد الجيش العماد جوزف عون، العميد الركن جهاد المصري ممثلا المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، قائد الدرك العميد الركن جوزف الحلو والعميد محمد الايوبي والعقيد جوزف مسلم ممثلين المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان، العقيد جول شبيب ممثلا المدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا، ممثل شيخ عقل الموحدين الدروز الشيخ فاضل سليم، الامين العام لمجلس الوزراء فؤاد فليفل، رئيس الهيئة العليا للاغاثة اللواء محمد خير، وعدد من رؤساء اتحاد البلديات ورؤساء البلديات ورؤساء روابط المخاتير والمخاتير.

بدء اللقاء بعرض وثائقي عن ظاهرة اطلاق النار في المناسبات في لبنان ومن ثم قامت السيدة غيدا سليمان (والدة سارة سليمان احدى ضحايا الرصاص العشوائي) بالقاء كلمة باسم اهالي الضحايا، فأشارت الى حب ابنتها للحياة وتربيتها على مبادىء الانسانية وتحصيلها العلمي المبني على تعليم الطفولة وتطوعها مع المفوضية العليا في برنامج تعليم اللاجئين السوريين واصرارها الدائم على تقديم المساعدة لهم، الى جانب تطوعها في اللجنة الوطنية لوهب الاعضاء والموقعين على وثيقة وهب الاعضاء لها بصفة شخصية.

وأشارت سليمان الى "أن أهل الضحية نفذوا وصيتها بوهب اعضائها وان خمسة اشخاص استفادوا من هذه الهبة"، معتبرة ان وفاة ابنتها تتكرر كل يوم مع كل الذين يقتلون بسبب الرصاص الطائش، مناشدة الرئيس سعد الحريري الذي كان اول شخص حضر الى عزاء ابنتها بان تصل ورشة العمل المقامة حول موضوع الرصاص الطائش الى نتائج ملموسة.

ثم تلا السيد فادي ابي علام مضمون الوثيقة التي تضمنت ما يلي: "تشهد الساحة اللبنانية في الآونة الاخيرة بشكل واضح ظاهرة السلاح المتفلت، وتزيد اطلاق الاعيرة النارية من المدنيين بشكل عشوائي

تعبيرا عن مشاعر الفرح والحزن، اضافة الى تزايد الجريمة المنظمة، بما يؤدي الى سقوط الضحايا البريئة ويرتب آثارا سلبية على مختلف وجوه الامن الانساني اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وسياسيا، كما يرتب أعباء متزايدة على القوى الامنية ويعرض حياة عناصرها للخطر.

ولما كانت هذه الظاهرة تعتبر واحدة من العادات والتقاليد التي لا تمت بصلة الى ارثنا الثقافي والحضاري والتي لا بد من العمل على التصدي لها على مختلف المستويات ومن قبل جميع القيادات المعنية بالامن الانساني.

ولما كان للقيادات المحلية ولا سيما للمجالس البلدية والاختيارية دور اساسي في بدء السياق.

نحن رؤساء واعضاء المجالس البلدية والاختيارية وسائر القيادات المحلية الاخرى، وانطلاقا من واجبنا القانوني والاخلاقي والانساني والوطني، وحرصا منا على أمن وسلامة مواطنينا، وتعزيزا لدولة القانون، نعلن التزامنا التالي:

١. اعتبار اطلاق النار في المناسبات ليس عملا بطوليا ولا يستحق العناء، بل هو فعل لا يخلو من الاستهتار والاستهانة بأرواح الناس، إنما يشكل جريمة تستحق الادانة ويعاقب عليها القانون.

٢. التبليغ عن كل مطلق للنار في اي مناسبة والمساعدة على تسليمه للجهات الامنية المختصة.

٣. عدم التدخل لدى مختلف الجهات السياسية والامنية والادارية والقضائية لمساعدة المخالفين للقانون المتفلتين من العقاب.

٤. المغادرة الفورية لكل مناسبة يتم فيها اطلاق الاعيرة النارية.

٥. تحميل صاحب المناسبة مسؤولية اعلام الجهات الامنية عن مطلقي النار ومساعدتها لتحديد الفاعلين.

٦. القيام بالإجراءات الوقائية المناسبة في المناسبات التي يمكن ان يلجأ فيها بعض المواطنين الى إطلاق الاعيرة النارية، مثال على ذلك: رفع اللافتات او طباعة التحذير على بطاقات الدعوة وغيرها.

٧. دعوة المواطنين الى التعبير عن مشاعرهم عبر مختلف المواهب الادبية والشعرية والفنية وغيرها من الوسائل الحضارية الاخرى، بما يعكس مدى رقي المجتمع وتقدمه وليس ما يعرض امن الناس وصحتهم للخطر.

٨. نشر الوعي على مخاطر حيازة واستخدام الاسلحة النارية وعواقبها على الشخص نفسه وعائلته ومجتمعه.

٩. نشر الوعي على العقوبات القانونية ذات الصلة المترتبة على مخالفة تلك القوانين."

وفي الختام تحدث الرئيس الحريري فأشار الى ان اللبنانيين من كل الطوائف وكل المناطق ضد الإرهاب، والسبب واضح: لأن الإرهاب يضرب المدنيين بشكل أعمى، أطفالا، شبابا، شابات، رجالا، نساء، شيوخا، لا ناقة لهم ولا جمل. وان الرصاص الطائش إرهابي بحق كل اللبنانيين من كل المناطق، من كل الطوائف، من كل الطبقات الاجتماعية، من كل الانتماءات السياسية....

لا يمر يوم إلا ونسمع عن مأساة في بلدنا سببها إطلاق النار العشوائي بالمناسبات، أو من دون مناسبات! هذا الإرهاب، يجب أن يتوقف! يجب أن نقف جميعنا في وجهه، وجميعنا سنقف بوجهه.

ليس هناك فرق بين الإرهاب المستتر بالدين أو بالسياسة وبين الإرهاب المستتر بالفرح أو بالحزن، أو بالنجاح أو بالجهل. لقد اعتدنا أن نقول في هذه المآسي، وعن حق: "وينيي الدولة؟". واليوم الدولة آتية لتقول: "أين هو المجتمع؟ أين هم رجال الدين؟ أين هم المخاتير؟ أين هم أعضاء المجالس البلدية؟ أين هم النواب؟ أين هم المواطنون؟ يضغطون لمنع التدخل مع الشرطة أو القضاء لمصلحة مطلقي الرصاص العشوائي؟ يقاطعون المناسبات التي يحصل فيها إطلاق الرصاص العشوائي؟ يبلغون عن كل مطلق نار عشوائي؟ يقومون بتوعية قبل كل مناسبة وبعدها عن مخاطر هذا الإرهاب من نوع آخر، التي يحصد يوميا أولادنا وأهلنا، كبارنا وصغارنا، من دون سبب أو قضية؟

واشار الى انه منذ بضعة أيام احتفل العالم بيوم السلام العالمي، ولبنان من الدول الملتزمة بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبشكل خاص الهدف رقم ١٦ المختص بالسلام والعدالة والدعوة لضبط الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

واليوم، نطلق حملة معكم، أنتم القيادات المحلية، البلديات والمخاتير، لتوقيع وثيقة شرف تربط بين الضوابط الأخلاقية والضوابط القانونية، بين المواطن والدولة. وما نطلقه اليوم سننقله إلى كل الأقضية. ومن هذا المكان أيضا، سنطلق مسارا تشريعيا تشاوريا وتشاركيا، يبدأ باستطلاعات آراء الناس

واجتماعات ولقاءات مع كل المعنيين ومع أفضل الخبراء المحليين والعالميين لنصل إلى أفضل مشروع قانون لمكافحة هذه الظاهرة الإرهابية، ليس فقط للبنان، بل ليكون أيضا نموذجا لكل منطقتنا العربية. وسنعمل مع كل أصحاب التأثير على سلوكيات الناس: أحزاب، وجمعيات وكشاف ومؤسسات دينية وإعلامية وتربوية ونقابات وغيرها، للتوعية، للعمل، للضغط، ليصبح مطلق النار العشوائي منبوذا في محيطه.

آن الأوان لتوقف هذه الظاهرة، آن الأوان لننقذ أولادنا وأهلنا في كل لبنان من هذا الإرهاب المتنكر بزي عادات لا علاقة لها لا بمعتقداتنا الدينية ولا بعاداتنا الثقافية ولا بما نستحقه جميعنا من حياة كريمة وآمنة من الرصاص العشوائي ومن الخوف العشوائي.

وفي الختام وقع رئيس الحكومة وثيقة الشرف وكذلك قام المشاركين بالتوقيع وتلى الحفل كوكتيل على شرف الحضور.

وفي الاسبوع التاسع، قمت بادخال المعلومات عن ورشة العمل التي جرت في منطقة رمحالا حول اليات تعزيز الوقاية من النزاعات المسلحة على جهاز الكمبيوتر ففي البداية قمنا باعداد تقرير عن الاعمال التي تم تنفيذها وتطبيقها والنتائج التي توصل اليها المشاركون وايضا قمت بتعبئة نموذج قائمة المشاركين وورقة التقييم لورشة العمل حيث ورقة التقييم تم تقسيمها الى قسمين لمعرفة مدى اكتساب المعلومات من قبل المشاركين، قسم قبل الورشة وقسم بعد الورشة.

وفي هذا الاسبوع ايضا، تم اطلاعي من قبل المنسق على اقتراح يقوم بتحضيره لأقامة مؤتمر عن تداعيات انتشار الاسلحة الصغيرة والخفيفة على المنطقة العربية على ان يكون برعاية رئيس الحكومة اللبنانية والامين العام لجامعة الدول العربية. وبعد ان قام بالانتهاء من تحضيرها قمت بقراءته وطباعة الرسالة التي سيوجهها الى رئيس الحكومة اللبنانية والى الامين العام جامعة الدول العربية. ومن ضمن ماء جاء في الرسالة ان الموعد المقترح لهذا المؤتمر ٢٩ تشرين الثاني ويستمر لغاية ٢ كانون الاول ومن المفترض افتتاحه في السراي الحكومي في اليوم الاول على ان تستمر اعماله في اليوميين التاليين في احد فنادق مدينة بيروت. وبحسب البرنامج المقترح فانه سوف يتضمن كلمة لرئيس الحكومة و كلمة للامين العام لجامعة الدول العربية و كلمة لمنسق المنظمة و كلمة لمسؤول مكتب شؤون نزع السلاح التابع للامم المتحدة.

وايضا في هذا الاسبوع، شاركت مع منسق المنظمة بمقابلة تلفزيونية على شاشة "MTV " الذي تم عرضها ضمن برنامج بموضوعية مع الصحفية زينة باسيل شمعون حيث تمحور الحديث حول الحفل الذي اقيم في السراي الحكومي وعن موضوع تفلت السلاح.

ففي بداية اللقاء قام بالترحيب بالصحفية والفريق العامل معها والذي يتكون من منسق صوت و المصور، بعدها قامت الصحفية بالاشادة بالعمل الذي قام به السيد ابي علام في المؤتمر لجهة التحضير والمضمون الذي تتضمنته كلمته.

فاستهلت حديثها بسؤاله عن هذه الظاهرة فأجابه بان اطلاق الاعيرة النارية بطريقة عشوائية هي ظاهرة قديمة جدا في المنطقة العربية بشكل عام وفي لبنان بشكل خاص. ومن ثم طرحت عليه سؤال حول امكانية الحد من هذه الظاهرة، فأجاب بان الحد من هذه الظاهرة تشكل تحدى كبيرا يسعى لتحقيقه واشار الى ان معظم الناس تقول ان القانون هو كفيل بالحد من هذه الظاهرة واشار الى ان ذلك صحيح وان القانون مهم جدا ولكن ليس كل شيء فهناك ثقافة المجتمع فليس من السهل ان نغيرها، فقام بأعطاء مثال: اذا كان شخص يقف الى جانبي يقوم باطلاق الاعيرة النارية فألتفت اليه وابتسمت له فان ذلك يعتبر بانني اقوم بتشجعيه على هذا العمل وبالتالي اقوم بالمشاركة معه في هذا الامر.

واشار الى ان اطلاق الاعيرة النارية هي فعل انسان ناقص يبحث عن بطولة وهمية وزائفة وعلينا ان نقوم بنبذ هذا العمل، واشار الى ان هذه الظاهرة تؤدي الى ازدياد الجريمة المنظمة. وان رجال الدين لهم دور اساسي في الحد من هذه الظاهرة وكذلك رؤساء الاحزاب من خلال الطلب من مناصيرهم عدم اطلاق الاعيرة النارية.

ومن ثم قامت بطرح سؤال عن الوثيقة واذا ما كان بامكانها الحد من هذه الظاهرة، فأشار الى ان الوثيقة التي اطلقت هي واحدة من العناصر الاساسية للتصدي لهذه الظاهرة ولكن ليست كل الحل، ان هذه الوثيقة ابرزت نظرتنا لهذه المسألة وان من شأنها ان تساهم في الاضاءة على العواقب وعلى المسؤوليات الوقائية وعلى اهمية التبليغ وعدم التدخل بطريقة سلبية التي من شأنها ان تعزز هذه الظاهرة، وأن اطلاق الاعيرة النارية ليس عمل بطولي و انه يشكل عامل استخفاف بالناس و بالعقوبة.

وقام في نهاية الحديث بالاستشهاد بكلام العميد ريمون اده عندما تولى منصب وزير الداخلية، حيث اتى اليه عدد كبير من الرجال بهدف الحصول على رخص لحمل السلاح فكان جوابه بالرفض وبانه مستعد لخدمة الناس باي طريقة اخرى، واشار الى ان حامل السلاح عنده مطرحين : اجر في القبر و الاجر الاخرى في السجن.

<u>الفقرة الثانية: تقييم اعمال التدريب.</u>

ان المعاملة التي تلقيتها خلال فترة تدريبي في المنظمة كانت جيدة لا بل ممتازة، لجهة تخصيص مكتب خاص لي و طريقة الاحترام و التعاطي من قبل المنسق والمشرفة على تدريبي.

اما بالنسبة لجهة الصعوبات التي واجهتها، فكان في كيفية الوصول الى مركز المنظمة كونه بعيد نسبيا عن الطريق العام ولكن مع الوقت تم تذليل هذه العقبة ومعالجتها.

على صعيد الحصص التدريبية، كانت على مستوى جيد جدا من قبل المنسق الذي تولى الشرح والتحضير لها، فلقد كانت مفيدة جدا لجهة اكتساب معلومات اضافية وتعزيز المعرفة ولجهة التعرف على اشخاص جدد.

فأن الحصص التدريبية سارت بشكل رائع علما ان الحصة التدريبية الثانية التي جرت في اليوم الثاني كان من الممكن ان تكون افضل لولا سلوك احد المشاركين حيث قام بطرح اسئلة خارجة عن الموضوع في عدة مناسبات وكذلك لناحية ضعف في المعلومات الموجودة لديهم فعلى سبيل المثال عندما قام المنسق بطرح سؤال عليهم حول معرفتهم لوسائل حل النزاعات بالطرق السلمية وتحديدا الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة فكان جوابهم بالنفي.

بالنسبة لاجتماع العمل حول موضوع الجمعيات غير الحكومية فقد كانت جلسة مفيدة وغنية جدا بالمعلومات والنقاط المهمة جدا تسهل على الافراد تكوين فكرة واضحة وشاملة حول اليات عمل الجمعيات وتساعد على التقدم والتطور في المستقبل، بالاضافة الى انها كانت فرصة للتعرف والاستماع الى شهادات من قبل اشخاص عانوا من جراء الحروب الدائرة على ارضهم، وبانه بالرغم من كل الصعاب يسعون الى العمل في مجال بناء السلام والمساعدة قدر الامكان.

كذلك كان من المفيد جدا قيامي بالمشاركة في اعمال التحضيرية لورشة العمل التي تم عقدها، فاكتسبت المهارات حول كيفية تنظيم والتحضير والتنسيق لهكذا نشاط في المستقبل، سواء على الصعيد اللوجستي او على صعيد العمل المكتبي وكذلك كان من الجميل جدا تجربة العمل ضمن فريق واحد متجانس وكذلك كان من المفيد جدا مشاركتي في اعمال التقييم واعداد التقرير والمراقبة لنتائج هذه الورشة للاستفادة منها بالمستقبل.

وبالنسبة للوثيقة فأن طريقة تحضيرها كانت جيدة، حيث تم في البداية الارتكاز على النصوص القانونية الموجودة ومن ثم الانتقال الى مجموعة من الدراسات والاراء حول هذا الموضوع وذلك تمهيدا للجمع بينهم والوصول الى نتيجة توحدهم داخل الوثيقة.

وبالنسبة الى المقابلة مع جريدة المستقبل، فكان الملفت ان الصحافي اكتفى بطرح الاسئلة ولم يقم بتدوين اي ملاحظة على الورقة فاستعاض عنها بتسجيل المقابلة على الهاتف بواسطة "recorder ".

بالنسبة الى الحفل الذي اقيم في السراي، ان التحضير لجهة ارسال الدعوات وتاكيد الحضور وتصميم الكتيبات والامور اللوجستية والتنظيمية كانت على مستوى عالي من الاحترافية مما سهل الامر على الضيوف ومنعت الفوضى في المكان وكذلك الكلمات التي القيت كانت معبرة جدا، ولكن اذا كان هناك

من امر سلبي يمكن ذكره فهو ان عريفة الحفل لم تكن على المستوى المطلوب فقامت بالتلعثم في عدة مناسبات خلال القاء كلمة الافتتاح وخلال اعطاء الكلام الى المتحدثين.

بالنسبة لورشة العمل حول اليات الوقاية والحماية من النزاعات المسلحة كانت غنية جدا بالمعلومات وكذلك كان الملفت طريقة مشاركة الجميع والعمل ضمن مجموعات مما ساهم في ايجاد حلول اكثر وساعد على التقارب بين الجميع، وان طوال فترة الورشة التدريبية التي استمرت لثلاثة ايام كان جوا من الالفة والمحبة والمودة سائدا بين الجميع.

اما بالنسبة الى المقابلة مع تلفزيون ال MTV ، فأن التحضير من اعمال اضاءة و الوضعية المناسبة للكاميرا و للمقاعد اخذ وقت اكثر من المقابلة بحد ذاتها.

الخاتمة:

ان هذه التجربة التي خضتها على مدار الشهرين تعتبر مفيدة ومثمرة جدا، بحيث اضطلعت عن قرب على طريقة عمل المنظمات الدولية بشكل عام و منظمة مينباك بشكل خاص.

اكتسبت المعرفة وقمت بتعزيز معلوماتي حول مخاطر ظاهرة السلاح المتفلت على الصعيد العالمي والمحلي، بحيث ان فوضى حيازة السلاح وسوء استخدامه تعود بالويلات على المجتمعات البشرية في كل انحاء العلم حيث يسقط يومياً ما يقارب الاربعة الاف ضحية في اليوم.

اما على الصعيد المحلي، فان ظاهرة السلاح في لبنان خطيرة جدا بحيث اننا نشهد يوميا وقوع ضحايا بطلقات نارية اما عن طريق الخطا او حتى بتساقط الرصاص تعبيرا عن مشاعر الفرح والحزن، وتأكيدا على مخاطر هذه الظاهرة يكفي الاشارة الى وقوع اكثر من ٩٠ ضحية خلال اول ١٢٠ يوم من السنة (اول اربعة اشهر) نتيجة لاطلاق الاعيرة النارية بشكل عشوائي.

وبالاضافة الى المعلومات المهمة والمفيدة التي حصلت عليها، فانني اكتسبت اصدقاء ومعارف جدد يعملون في هذا المجال من بلدان وجنسيات مختلفة وكذلك استفدت من هذه الفرصة لتطوير مهارات التواصل والتحضير والتنسيق للنشاطات واعداد اعمال التقييم بعد الانتهاء من تنفيذها وعرض النتائج على المسؤولين والمانحين.

وايضا تكونت لدي فكرة راسخة بان مسألة حماية النساء والاطفال من النزاعات المسلحة والعنيفة يجب ان تكون اولوية لدى جميع الجهات الفاعلة والمعنية سواء من الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والمجتمع المدني، لانهم من الفئات الاكثر استهدافا مع العلم بانهم ليس لهم اي علاقة بالنزاعات التي تحدث.

وكذلك قمت باكتساب المعرفة حول طرق واليات الوقاية والحماية من النزاعات المسلحة وحول اساليب واليات الواجب توافرها من اجل بناء السلام بين مختلف الجهات المتخاصمة.

وفي هذا السياق لا بد من الاشارة الى ان مينباك تقوم بدور مهم على هذا الصعيد وذلك من خلال التوعية وتنظيم ورش عمل وتدريبات حول اساليب الوقاية وكيفية تأمين الحماية اللازمة لهذه الفئة.

ان عمل المنظمة جيد في سبيل الوقاية من النزاعات المسلحة ولكن يمكن تفعيلها وتعزيزه اكثر من خلال توسيع نشاطاتها اكثر وتوسيع الاقسام التي تتألف منها مما يجعل قدرتها على الاستيعاب اكبر ولعل يعود السبب في هذا الضعف ان صح تسميته الى ان منظمة مينباك لاتزال حديثة نسبيا فكما سبق وذكرت هي انشئت في العام ٢٠١٠.

وبالنسبة الى طريقة سير اعمال التدريب كانت جيدة، لكن حبذا لو ان المنظمة تقوم بالمستقبل باعداد مخطط لبرنامج التدريب بشكل اسبوعي تقوم باطلاع المتدربين عليه قبل فترة من الزمن وذلك منعا لحدوث اي سوء فهم او تباين بينهم.

واخيراً، فقد تبين لي بأنه كل ما كان المواطن اكثر وعياً فان المجتمع سيكون اكثر امناً ومما سيؤدي الى وطن اكثر ازدهارا.

ملحق رقم ١: مرسوم الترخيص للمنظمة.

ملحق رقم ٢: نسخة عن وثيقة الشرف.

ملحق رقم ٣: نسخة عن استمارة التقييم للورشة.

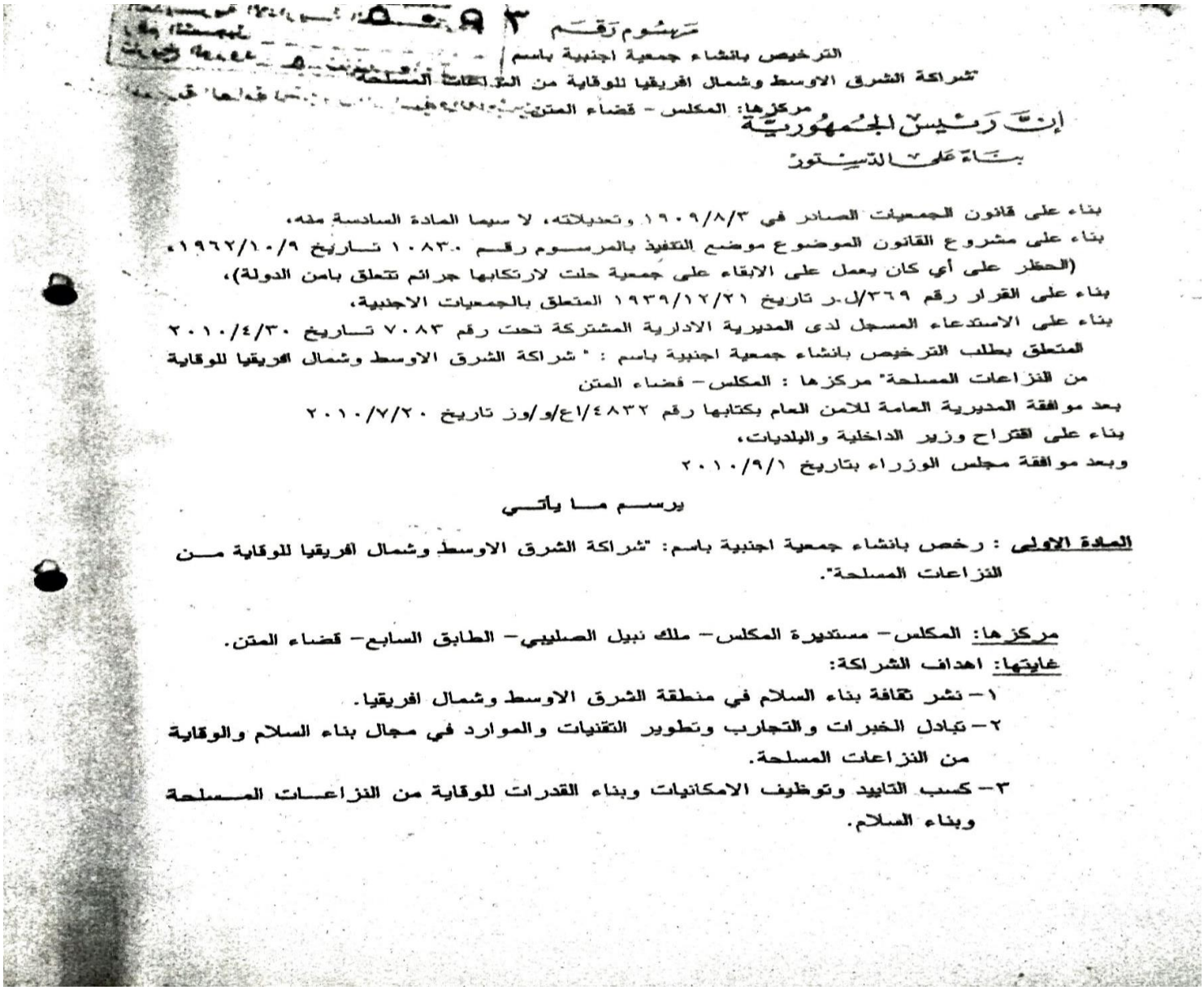

مرسوم رقم ٣ ٩٢ ٥٠

الترخيص بانشاء جمعية اجنبية باسم

"شراكة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للوقاية من النزاعات المسلحة"

مركزها: المكلس - قضاء المتن

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على قانون الجمعيات الصادر في ١٩٠٩/٨/٣ وتعديلاته، لا سيما المادة السادسة منه،

بناء على مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ١٠٨٣٠ تاريخ ١٩٦٢/١٠/٩،

(الحظر على أي كان يعمل على الابقاء على جمعية حلت لارتكابها جرائم تتعلق بامن الدولة)،

بناء على القرار رقم ٣٦٩/ل.ر تاريخ ١٩٣٩/١٢/٢١ المتعلق بالجمعيات الاجنبية،

بناء على الاستدعاء المسجل لدى المديرية الادارية المشتركة تحت رقم ٧٠٨٣ تاريخ ٢٠١٠/٤/٣٠

المتعلق بطلب الترخيص بانشاء جمعية اجنبية باسم : " شراكة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للوقاية من النزاعات المسلحة" مركزها : المكلس - قضاء المتن

بعد موافقة المديرية العامة للامن العام بكتابها رقم ٤٨٣٢/ع/و/وز تاريخ ٢٠١٠/٧/٢٠

بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٩/١

يرسم ما يأتي

المادة الاولى : رخص بانشاء جمعية اجنبية باسم: "شراكة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للوقاية من النزاعات المسلحة".

مركزها: المكلس - مستديرة المكلس - ملك نبيل الصليبي - الطابق السابع - قضاء المتن.

غايتها: اهداف الشراكة:

١ - نشر ثقافة بناء السلام في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

٢ - تبادل الخبرات والتجارب وتطوير التقنيات والموارد في مجال بناء السلام والوقاية من النزاعات المسلحة.

٣ - كسب التاييد وتوظيف الامكانيات وبناء القدرات للوقاية من النزاعات المسلحة وبناء السلام.

٤ ــ السّعي لتبني الخيارات السلمية وخيار اللاعنف منهجا لمناهضة كافة أشكال الظلم (السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ...) وفقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة .

على ان تطبق البنود المذكورة اعلاه وفقا للقوانين والانظمة المرعية الاجراء وبعد موافقة المراجع المختصة .

المؤسسون السادة :

فادي فايز ابي علام
محمود قاسم محمد قاسم
عيسى ابراهيم محمد جاسم غايب
سنبير محي الدين احمد ميدي
اسامة قاسم صفا
عز الدين سعيد احمد الأصبحي
رجاء مبارك عبد الله الحيارى
ميسون جمعة حزام
ناصر محمد ناصر علي المصري

ممثل الجمعية تجاه الحكومة : الأستاذ فادي فايز ابي علام.

المادة الثانية : على الجمعية المشار إليها أن تتقدم من وزارة الداخلية والبلديات في الشهر الاول من كل سنة بلائحة تتضمن أسماء أعضائها وبنسخة من موازنتها السنوية ومن حسابها القطعي السابق وألا تعرضت لتطبيق أحكام القانون المنشور بالمرسوم رقم ١٠٨٣٠ تاريخ ١٩٦٢/١٠/٩ وتعديلاته .

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : سعد الدين الحريري

بعبدا في ١ تشرين الاول ٢٠١٠
الامضاء : ميشال سليمان

وزير الداخلية والبلديات
الامضاء : زياد بارود

وثيقة شرف القيادات المحلية

للحد من ظاهرة إطلاق الأعيرة الناريّة في المناسبات

تشهد الساحة اللبنانيّة في الأونة الأخيرة بشكل واضح ظاهرة السلاح المُتفلّت وتزايد إطلاق الأعيرة النارية من قبل المدنيين بشكلٍ عشوائي كتعبير عن مشاعر الفرح والحزن إضافةً إلى تزايد الجريمة المنظمة. هذا ما يؤدي الى سقوط الضحايا البريئة ويرتب آثاراً سلبية على مختلف وجوه الأمن الإنساني، إقتصادياً، إجتماعياً، بيئياً وسياسياً، كما يرتب أعباء متزايدة على القوى الأمنية ويعرّض حياة عناصرها للخطر.

ولمّا كانت هذه الظاهرة تعتبر واحدةً من العادات والتقاليد التي لا تمت بصلة إلى إرثنا الثقافي والحضاري والتي لا بدّ من العمل على التصدي لها على مختلف المستويات ومن قبل جميع القيادات المعنية بالأمن الإنساني.

ولما كان للقيادات المحلية ولاسيما للمجالس البلدية والإختيارية دور أساسي في هذا السياق.

نحن رؤساء وأعضاء المجالس البلدية والإختيارية وسائر القيادات المحلية الاخرى وإنطلاقاً من واجبنا القانوني والأخلاقي والإنساني والوطني، وحرصاً منا على أمن وسلامة مواطنينا ورفاهيتهم، وتعزيزاً لدولة القانون، نعلن إلتزامنا بالتالي:

1. إعتبار إطلاق النار في المناسبات ليس عملاً بطولياً ولا يستحق الثناء بل فعلاً لا يخلو من الإستهتار والإستهانة بأرواح الناس انما يشكل جريمةً تستحق الإدانة ويعاقب عليها القانون.
2. التبليغ عن كل مطلق للنار في أي مناسبة والمساعدة على تسليمه للجهات الأمنية المختصة.
3. عدم التدخل لدى مختلف الجهات السياسية والأمنية والإدارية والقضائية لمساعدة المخالفين للقانون للتفلت من العقاب.
4. المغادرة الفورية لكل مناسبة يتم فيها إطلاق الأعيرة النارية.
5. تحميل صاحب المناسبة مسؤولية إعلام الجهات الأمنية عن مطلقي النار ومساعدتها لتحديد الفاعلين.
6. القيام بالإجراءات الوقائية المناسبة في المناسبات التي يمكن ان يلجأ فيها بعض المواطنين الى إطلاق الأعيرة النارية. مثال على ذلك: رفع اللافتات أو طباعة التحذير على بطاقات الدعوة وغيرها
7. دعوة المواطنين إلى التعبير عن مشاعرهم عبر مختلف المواهب الأدبية والشعرية والفنية وغيرها من الوسائل الحضارية الأخرى، بما يعكس مدى رقي المجتمع وتقدمه وليس بما يعرّض أمن الناس وصحتهم ورفاههم للخطر.
8. نشر الوعي حول مخاطر حيازة وإستخدام الأسلحة النارية وعواقبها على الشخص نفسه وعائلته ومجتمعه.
9. نشر الوعي حول العقوبات القانونية ذات الصلة المترتبة عن مخالفة تلك القوانين.

التواقيع:

الإسم	الصفة	التوقيع

استمارة تقييم الورشة

الأسم : _____ (كتابة الاسم اختيارية)

الرجاء تقييم الورشة بهدف تحسين ورشات التدريب المستقبلية واختيار جواب واحد فقط عبر وضع x

	ضعيف جدا	ضعيف	جيد	جيد جدا	ممتاز
الى اي مدى حققت هذه الورشة توقعاتك					
هل حقق التدريب اهدافه					
مضمون/مواضيع التدريب					
الوسائل المستخدمة					
الأمور اللوجستية (المكان، النقل، الأكل.....)					
نوعية التدريب بشكل عام					

أجب على العبارات التالية من 1 الى 5 بحسب المؤشرات التالية:

1- اعارض بقوة 2- اعارض 3- اوافق الى حد ما 4- اوافق 5- اوافق بقوة

	اليوم الاول	اليوم الثاني	اليوم الثالث
لقد ازدادت المعرفة لدي نتيجة للتدريب			
لقد اكتسبت مهارات نتيجة للتدريب			
كان هناك اهتمام كافي بالامور النظرية			
كان هناك اهتمام كافي بالامور التطبيقية/العملية			
كان هناك وقت كافي للجلسات التدريبية			
كان هناك وقت كافي لمشاركتي			

الرجاء الكتابة بخط واضح

ما هي المعلومات/المهارات التي ستستخدمها في حياتك اليومية (في المنزل، المدرسة، المجتمع) (الرجاء تعداد ثلاثة منها وفقاً لأهمها)
ما هي المعلومات/المهارات التي ما زلت بحاجة للتدريب عليها ولم تكن موجودة في ورشة التدريب
ما هي الأمور الأنجح بالنسبة لك في ورشة التدريب
ما هي الأمور التي تقترح تحسينها في المستقبل
ملاحظات اخرى

لائحة بالمصادر والمراجع:

- الكتب.

- اثر السلاح على النساء ، شبكة التحرك الدولية بشأن الاسلحة الصغيرة ، ترجمة كريستينا حزبون، طبع في دار راسل للنشر ، نوتنجهام، المملكة المتحدة، التصميم: اريس ديزاين ، اصدار ٢٠٠٥ ص ٣٤، جرائم ضد المرأة خلال النزاع المسلح.

- Shattered lives the case for though international arms control, amnesty international & Oxfam international, edition 2003, page 24, the human cost of arms abuse.

- الدراسات .

- المحامية دعد موسى (دراسة حول اثار النزاعات المسلحة على النساء، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٥٤٤٣ عام ٢٠١٧) .

- الاستاذ جميل عودة (دراسة حول الاطفال ضحايا النزاعات المسلحة، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، عام ٢٠١٥).

- الدكتور مصلح حسن احمد (دراسة حول حماية الاطفال من النزاعات المسلحة ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد ٧٧ عام ٢٠١١) .

- المواقع الالكترونية.

- موقع قوى متساوية لسلام دائم (المرأة والنزاعات المسلحة، http://www.equalpowerlastingpeace.org/ar/why/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9).

- مركز دراسات المراة – مساواة (http://musawasyr.org/).

- اللجنة الدولية للصليب الاحمر (https://www.icrc.org/ar) .

- موقع الشراكة العالمية للوقاية من النزاعات المسلحة (http://www.gppac.net/) .

- موقع شراكة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للوقاية من النزاعات المسلحة (http://www.peaceportal.org/web/menappac/about-us).

فهرست:

المقدمة ٢
القسم الاول : وصف مركز المنظمة ٤
الفقرة الاولى: هيكلية المنظمة.....٤
اولاً: اهدافها و رؤيتها ومجالات عملها.....4
ثانياً: الاعضاء المؤسسون والعضوية.....٥
ثالثاً: خطة عمل المنظمة لعام ٢٠١٧.....٦
رابعاً: المصادر المالية و البشرية.....٨
الفقرة الثانية: اثار النزاعات المسلحة على المرأة و الاطفال ٨
اولاً: الاثار الاجتماعية للنزاعات المسلحة على النساء ٨
ثانياً: الاثار النفسية للنزاعات المسلحة على النساء.....٩
ثالثاً: مقترحات لمعالجة اثار النزاعات المسلحة على المراة.....١٠
رابعاً: الاثار الاجتماعية للنزاعات المسلحة على الاطفال.....١٠
خامساً: الاثار النفسية للنزاعات المسلحة على الاطفال.....١١
سادساً: مقترحات لمعالجة هذه الاثار على الاطفال ١١
القسم الثاني: مراحل التدريب.....١٣
الفقرة الاولى: النشاطات.....١٣
الفقرة الثانية: تقييم اعمال التدريب ٣٢
الخاتمة.....٣٥
الملاحق.....٣٧
لائحة المصادر والمراجع.....٤٢